نماذج من إسهامات قطاعات التخطيط والتنمية الاجتماعية
في المجتـــمع الســـعـــودي وفق رؤية ٢٠٣٠م

رنـــدا ســـعود الـــهنيدي
كلية العلوم الاجتماعية –قسم الخدمة الاجتماعية
جامعة ام القري

اسرار عبد العزيز الحارث
كلية العلوم الاجتماعية –قسم الخدمة الاجتماعية
جامعة ام القري

لعام
١٤٤٣هـ ــ ٢٠٢٢م

المقدمــة

تجتاز المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر مرحلة متميزة من مراحل التغيير المخطط و الذي يهدف إلى التنمية و يشمل كافة قطاعاتها، وقد عملت المملكة خلال السنوات الماضية على تأسيس البنية التحتية من أجل خدمة مواطنيها والارتقاء بهم للوصول إلى العدالة الاجتماعية في تقديم كافة الخدمات، لذلك كان من الطبيعي أن يرافق ذلك بعض التغييرات المتلاحقة والتطورات الكبيرة والعمل على التحرك بالمجتمع في كافة الاتجاهات، حيث انطلقت مملكتنا في سباق مع الزمن نحو تحقيق التنمية في كل جزء من أجزاء المجتمع لصالح المواطن، وحرصت على أن يغطي هذا الحراك المخطط جميع مجالات التنمية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صناعية أو سياسية .

ولان رأس المال البشري يعد صمام الأمان للتنمية على مستوى العالم فقد قامت المملكة أيضاً بالارتقاء بالعاملين في شتى المجالات من خلال التركيز على الموارد البشرية كقوة عظمى لتنمية البلاد، بتعليمهم وإكسابهم مزيد من الخبرات والمهارات وصقل ما لديهم منها، حتى يتمكنوا من تحقيق الأدوار التي تناط بهم بفاعلية أكثر ويكونوا جزء أساسي اثناء عمليات التخطيط لغرض تنمية أوطانهم، وقد كان لتخصص الخدمة الاجتماعية نصيب من هذا الاهتمام حيث ان متخصصي الخدمة الاجتماعية مشاركين في عمليات التخطيط والتنمية من خلال ادوارهم الهامة في التخطيط والتنظيم لدعم رؤية الوطن، كما ركزت محاور الرؤية الوطنية للملكة ٢٠٣٠ على تدعيم عدة أمور والتي تهدف إلى تحقيق التنمية ومنها وحدة الأمر والتوجيه الذي ساهم بإبراز جهود التخطيط الجيد من حيث عدم تضارب القرارات و تحقيق الاستدامة والتكامل بين كافة خطط ومشروعات التنمية بالمملكة مما أسهم في انعدام الهدر و تكرار الإجراءات في مواقع مختلفة، وهذا حتما سيحفظ للأجيال الحالية والقادمة الموارد والطاقات و بالتالي سيقود البلاد للتنمية والازدهار المنشود الذي يوصل المواطنين للرفاهية، ويتضح لنا ذلك جليا بالرجوع للإحصاءات والمؤشرات المعروضة بكل شفافية في جميع مواقع قطاعات الدولة موضحة جميع مراحل وخطوات خطط التنمية التي مرت بها ضمن أهدافها وسياساتها المعلنة والتي يمكن لجميع أبناء الوطن الاطلاع عليها

وفي بحثنا هذا سنسعى الى تسليط الضوء على نشأة التخطيط والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وما هي الظروف التي واجهت الدولة كتحديات ومدى تأثير التنشئة السياسية والتربية الوطنية على أفراد المجتمع السعودي وانعكاسها على التنمية، بعد ذلك سنستعرض عدد من أجهزة التخطيط والتنمية بالمملكة بشكل عام وماهية الأدوار المناطة بالأخصائي الاجتماعي اثناء مشاركته في عملية التخطيط والتنمية، ثم سنستعرض عدد من النماذج المطبقة حاليا على ارض الواقع للتخطيط والتنمية انطلاقاً من رؤية ٢٠٣٠ المباركة بإذن الله.

❖ أولاً: المفـاهيـم الأساسيـة

مفهوم النماذج:

لغة: النموذج مثال الشيء، مثال يقتدي به، أو مثال يعمل عليه الشيء (موقع معجم المعاني،٢٠٢١).

اصطلاحا: "يعرف النموذج بأنه تطبيق لنظرية ما في مجال معين بما يتفق مع واقع معين وفي إطار مفاهيم مرتبطة بالنظرية النابع منها النموذج، وترجع أهمية النموذج إلى انه يصف ما يحدث "(السنهوري،١٩٩٨، ص.٢٨).

كما عرفه أبو المعاطي (٢٠٠٣) بأنه "عبارة عن تصور مقترح في موقف إشكالي معين، تم التأكد من صلاحيته من خلال الممارسة العملية الميدانية فأصبح صالحا للاستخدام في مواقف أخرى متشابهة" (ص.٧٤).

وعرف أيضا بأنه "المرشد والموجه للممارسة في العمل لتحقيق التغيير" (المسيري وآخرون،٢٠١٦، ص.٢٣).

وتعرف الباحثتان النموذج بأنه أداة او قالب تم التحقق من جدوى استخدامه في مواقف مشابهه وبالتالي تم تعميمه، وهو قابل للتعديل حسب ما تقتضيه الحاجة، فهو يسهل إدراك الواقع من خلاله والتعامل معه بشكل منظم ومدروس.

مفهوم القطاعات:

لغة: هي جمع قطاع، وتعني الجزء المقتطع من أي شيء (موقع معجم المعاني،٢٠٢١)

اصطلاحا: هو مصطلح يطلق على "جميع المنظمات والمؤسسات والجمعيات والأنشطة الأهلية والخيرية والمدنية والحقوقية والنقابية غير الحكومية وغير الربحية" (موقع المرسال، ٢٠٢١).

ويعرف القطاع الثالث او الخيري بأنه مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتختل موقعا ثالثا بين مشروعات القطاع الخاص والحكومي، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الأرباح، بل تسعى في المقام الأول الى تحقيق النفع العام (السلومي، ٢٠١٠، ص.٦٣).

كما عرف (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١١) القطاع الحكومي بقطاع الدولة وهو نظام يجمع بين عدد من الأجهزة والقطاعات والمؤسسات المختلفة لتنظيم حياة أفراد المجتمع، أيضا عرف الصندوق الاجتماعي للتنمية القطاع الخاص بأنه تلك الفئة الوطنية من الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويستثمرون أموالهم في قطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية للاقتصاد الوطني (ص.٣٠).

وتعرف الباحثتان القطاعات بأنها جزء من كيان الدولة بشكل عام تتكون من كل من الخدمات والمؤسسات العامة وتشتمل على المرافق والخدمات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وغيرها، وتقدم خدمات تعود بالنفع على المجتمع وتساهم بإحداث التنمية.

مفهوم التخطيط:

لغة: من الفعل خطط أي يضع خطة يمشي عليها (موقع معجم المعاني،٢٠٢١).

اصطلاحا: هو "الوظيفة الأولى التي تسبق الوظائف الأخرى، وبدون التخطيط والخطة المنبثقة لا يوجد ما ننظمه أو نراقبه، فالعمل غير المخطط هو عمل عشوائي يترتب عليه في المستقبل مشاكل جسام قد لا تقوى المؤسسة لاحقا على مواجهتها" (رشوان،٢٠٠٦، ص. ٦٦).

ويعرف التخطيط أيضاً بأنه "المحاولات الواعية لحل المشكلات والتحكم في أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والدراسة وممارسة التقييم في اختيار البدائل للعمل أو النشاط "(السكري،٢٠١٥، ص. ١٨).

كمان ان التخطيط هو نشاط إداري تنظيمي يستخدم لتحديد الأولويات، والتركيز على الطاقة والموارد، وتقوية العمليات، والتأكد من أن الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين يعملون نحو أهداف مشتركة، وإبرام اتفاق حول النتائج المقصودة، وتقييم وتعديل اتجاه المنظمة استجابة لبيئة متغيرة، إنه جهد منظم ينتج عنه قرارات وإجراءات أساسية تشكل وتوجه ماهية المنظمة، ومن تخدم، وماذا تفعل، ولماذا تفعل ذلك، مع التركيز على المستقبل والتعرف على ما إذا كانت ناجحة ام لاء (mohammadian,2017).

وتعرف الباحثتان التخطيط بأنه أحد اهم المراحل التي تعتمد عليها الحكومات لغرض احداث التغيير والتنمية، من خلال وضع حلول لبعض المشكلات والبدائل، بطريقة منظمة ومدروسة من قبل الخبراء وفق الإمكانيات والموارد المتاحة وفي فترة زمنية محددة.

مفهوم التخطيط الاجتماعي:

عرف بأنه عملية تغيير اجتماعي مقصود بالاستخدام الأمثل للموارد والامكانيات وبالاستعانة بمخططين وخبراء لإحداث عملية التغيير (مختار،١٩٩٥، ص.١٣٢).

كما عرف بأنه وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية في ابنية النظام الاجتماعي ووظائفه (محمد،١٩٩٨، ص.٨٧).

كذلك يعرف بأنه عملية تغيير اجتماعي منظم ومقصود وموجه لتحقيق أهداف محدده باستخدام الإمكانيات المتاحة خلال فترة زمنية معينة (الخشمي والشلهوب،٢٠٢٠، ص.٢٤).

وتعرف الباحثتان التخطيط الاجتماعي بأنه أسلوب علمي، قائم على المشاركة ويعدف الى التغيير المقصود والمخطط لتحقيق الرفاهية ضمن الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الاجتماعية

مفهوم التنمية:

لغة: يشتق لفظ التنمية من نمى، ورد في لسان العرب النماء: تعني الزيادة نمى: ينمي نمياً ونماء، زاد أو كثر أي بمعنى الزيادة والانتشار (موقع معجم المعاني،٢٠٢١).

اصطلاحا: ينظر للتنمية على أنها "التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، أو استغلال الناس لمواردهم الطبيعية فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم وهذا يعني أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لهم" (عويس وآخرون،٢٠٠١، ص. ١٦).

وتعرف التنمية أيضا بأنها "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول به إلى مستوى معين من المعيشة" (أبو كريشة، ٢٠٠٣، ص. ٣٧).

والتنمية هي "عملية ديناميكية، تتكون من سلسلة من المتغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" (أبو النصر، ٢٠٠٧، ص. ١٨٩).

وتعرف الباحثتان التنمية بأنها عملية تستهدف التغيير، وزيادة الإنتاج، واتساع مجالات الخدمات، مما يتطلب التنظيم والتنسيق بين جميع الجهات المعنية بالتنمية لتحقيق رفاهية المجتمع واستقراره وبما يضمن الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة أيضا.

مفهوم المجتمع:

لغة: المجتمع من الفعل جمع، ويعني الجماعة من الناس تعيش سوياً وتربطها روابط مشتركة (**موقع معجم المعاني**،٢٠٢١).

اصطلاحا: المجتمع عبارة عن "نسق اجتماعي مكتف بذاته، ومستمر بالبقاء بفعل قواه الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكوراً وإناثاً) من جميع الأعمار فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه: "أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد"(الجوهري، ٢٠٠٧، ص. ٣٣).

كما عرف المجتمع بأنه مجموعات من الناس الذين يعيشون ضمن حدود معينة مدمجة، ويمكن ان يطلق المصطلح على "المجتمع ديني"، الذي يشير إلى مجموعة من الناس الذين يجمعهم قيم دينية، وقد يكون المجتمع أيضًا اتحادًا فرعيًا لمنطقة حضرية أكبر، وكثيرا ما يشار إلى أفراد المجموعة الذين يعيشون في منطقة جغرافية محددة أيضا على أنهم مجتمع (Ibrahim,2008).

أيضا عرف المجتمع بأنه وحدة حية ومركب ومعقد، اهم مظاهرة التعاون والتضامن لذا فهو طبيعة عقلية ووظيفية تابعة لها ولاحقة ومترتبة عليها (الغريب،٢٠١٩، ص.٨٩)

وتعرف الباحثتان المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد يربطهم عادات وتقاليد ولغة وأفكار متشابهة، ويعيشون في منطقة جغرافية محددة، كما يربطهم علاقات اجتماعية وثقافية مشتركة، ولكل فرد منهم دور أو وظيفة معينة داخل هذا المجتمع.

مفهوم رؤية ٢٠٣٠

هي خطة جريئة قابلة للتحقق لامة طموحة، انها تعبر عن أهدافها، وامالها على المدى البعيد، وتستند الى مكامن القوة، والقدرات الفريدة لوطننا(الشريف،٢٠١٨، ص.٦٣).

❖ مفاهيم مرتبطة بسياق البحث

نظرا لان التنمية على مستوى الدول لا يمكن ان تتحقق دون تكامل لأنواعها ومستوياتها، اضفنا هنا كباحثات بعض المفاهيم المرتبطة بسياق البحث منها:

مفهوم التنمية الاجتماعية:

وهي عملية تزيد من قوة المجتمعات وفعاليتها، وتحسن نوعية حياة الشعوب، وتمكن الناس من المشاركة في صنع القرار لتحقيق قدر أكبر من السيطرة الطويلة الأجل على حياتهم (Sadan,1997) .

تعرف التنمية الاجتماعية أنها "الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع" (عويس وآخرون،٢٠٠١، ص.٣٧).

وهي عملية يقصد بها بناء المجتمع بحيث يتسم بخصائص وصفات مميزة تتيح لأفراده أقصى درجات الرفاهية والعمل على توفير متطلبات بناء الإسكان وغرس القيم الأصيلة وترسيخ الهوية الوطنية بتحقيق المشاركة الايجابية وتحمل المسؤولية الاجتماعية وما يتطلبه ذلك من تلبية احتياجات أفراد المجتمع من الخدمات الدينية والتعليمية والأمنية والثقافية والرعاية الصحية والاجتماعية (عبد الحميد وآخرون،٢٠٢٠، ص. ٢٣).

وتعرف الباحثتان التنمية الاجتماعية بأنها عدد من الاجراءات المخطط لها من قبل القائمين عليها، حيث تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، باستغلالها الأمثل للموارد والطاقات المتاحة، لتحقيق تغيرات مقصودة على مستوى المجتمع والتي يتحقق من خلالها رفاهية أفراده.

مفهوم التنمية المستدامة:

يمكن تعريفه بأنه نموذج تنموي تتبعه كل البلدان باعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات بدون ارهاق لمستقبل الأجيال القادمة (السعيد،٢٠٠٥، ص.١٢٢)

وتعني التنمية المستدامة أيضا صيانة الموارد الحية، وانتاجها لكل من الأجيال الحاضرة، واللاحقة، ووفقا لهذه الظروف والهيكلة يمكن ضمان استدامة الموارد واستدامة التنوع الحيوي، والزيادة السكانية (مغازي،٢٠١٠، ص.١٤)

التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان حيث تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات (أبو النصر ومحمد ،٢٠١٧، ص. ٨١).

وتعرف الباحثتان التنمية المستدامة بأنها هي مجموعة من الخطوات التي تستهدف أولاً تحسين الظروف المعيشية الراهنة لكل فرد في المجتمع من خلال تطوير الإنتاج وأساليبه بطرق لا تستنزف كافة موارد المجتمع وامكانياته وتهدف بذلك المحافظة عليها للأجيال القادمة لتحقيق الاستدامة.

مفهوم التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية بأنها جماعة من الناس يعيشون في مجتمع محلي معين يتخذون قرارات للقيام بعمل اجتماعي، لتغيير ظروفهم واوضاعهم، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية او تعديل أوضاعهم البيئية (عبد اللطيف، ٢٠١١، ص.٢٧)

وهي حركة تستهدف تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل وتعتمد على المشاركة الإيجابية لأبناء المجتمع (عليق والابشيهي،٢٠١٣ص.٢٥)

كما عرفت بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء المبادرة من قبل أبناء المجتمع إن أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة (حسن،٢٠١٦، ص. ١٧).

وتعرف الباحثتان التنمية المحلية بأنها مبادرات قائمة على افراد المجتمع وتلامس احتياجهم الفعلي لتحسين مستوى معيشتهم، من خلال القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات التي تهدف للنهوض بالمجتمع في كافة المجالات المكونة لهذا للمجتمع المحلي.

❖ ثانيا: مدخل عام للتخطيط والتنمية

➢ نماذج معاصرة للتخطيط والتنمية للعمل والتدخل المهني:

تـــعد الحـــاجة لسيـــــاسات وبرامج تساهم بالتنمية لتحقيق الرفاهية والعدالة هي السبب رئيسي لوجود النماذج وســـنستعرض عددا منها كالتالي: (المسيري، وآخرون،٢٠١٦، ص.١٦٢)

١. نموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع:

يركز على تحسين حياة الافراد فلا تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية التي تعد المواطنين للقيام بالاستثمارات واستخدام الموارد المتاحة لهم.

٢. نموذج التخطيط الاجتماعي

يهدف الى تنسيق الخدمات الإنسانية والاجتماعية والسياسة والية تطبيق الممارسات بشكل مدروس.

٣. نموذج تنظيم المجتمعات الوظيفية

يركز هذا النموذج على المجتمع الوظيفي أكثر من الجغرافي، ويهدف الي تحقيق العدالة والدفاع عن العملاء وتغيير السياسات لصالح المواطنين

٤. نموذج جاك روثـمان ١٩٩٨م

يؤكد هذا النموذج على تعدد أشكال ممارسة طريقة تنظيم المجتمع لدرجة أن جاك روثمان يقرر في بداية نموذجه أنه من الأفضل أن نتكلم عن طرق تنظيم المجتمع وليس طريقة تنظيم المجتمع، ويعـــتبر نموذج جاك روثـــــمان أهم محاولة ظهرت حتى الآن لتحديد هيكل لنموذج تنظيم المجتمع مع توضيح تفصيل لكافة أبعاد ومتغيرات الممارسة وهذا الهيكل النظري يفيد من ناحيتين هما: (حسن،٢٠١٦، ص.٣٩)

١.استفادة الممارسين الميدانيين كما يرشد تدخلهم المهني.

٢. استفادة الباحثين حيث يستطيعون استخلاص فروض قابلة للاختبار في الميدان.

حيث افترض إنها ثلاثة نماذج لممارسة طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية وهذه النماذج هي:

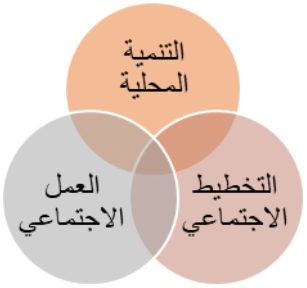

كما إن هذه النماذج مثالية ومتداخلة في الواقع العملي، وليست كل النماذج وليست بديلة لبعضها البعض حيث يمكن المزج بينها، وأن كل نموذج من هذه النماذج يرتبط تماما بكل متغيرات الممارسة ويحكي تصورا خاصا، وفيما يلي شرح لهذه النماذج (حسن،٢٠١٦، ص. ٤٠):

١. **<u>نموذج التنمية المحلية:</u>** وهو يستند على أن تحقيق التغير في المجتمع المحلي يتم عن طريق مشاركة جماعات من سكان المجتمع في تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها، وهو يتمثل في مشروعات المجتمع المحلي ويقوم على استخدام الإجراءات الديمقراطية والتعاون التطوعي والجهود الذاتية وتنمية القيادات المحلية، ويستهدف تحقيق أهداف تربوية وتعليمية أيضا.

٢. **<u>نموذج التخطيط الاجتماعي</u>**: وهو يركز على القيام بعملية فنية لحل المشكلات المجتمعية مثل مشكلات الإسكان والأحداث المنحرفين والصحة العقلية، وعلى هذا يكون جوهر العملية الفنية هو إحداث تغيرات مقصودة ومحسوبة ومخططة ومشاركة السكان تكون حسب الظروف، وهو يستند على فكرة التغيير في المجتمعات الصناعية المعقدة وأيضاً يرتكز على توفير وتقديم خدمات وسلع لمن يحتاجون إليها ومن أمثالة المنظمات التي تمارس هذا النموذج (مجالس الهيئات الاجتماعية ومشروعات وبرامج الصحة العقلية).

٣. **<u>نموذج العمل الاجتماعي:</u>** تتم ممارسة هذا النموذج إذا وجدت فئة أو فئات من المجتمع مهضومة الحقوق ويتطلب الأمر تنظيمها لمطالبة المجتمع الكبير بموارد مناسبة ومعاملة عادلة تتمشي مع الديمقراطية، ويستهدف إحداث تغييرات اجتماعية جذرية في

النظم الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية وأساليب التعامل المستقرة في المجتمع ويتطلب إعادة توزيع الموارد وإحداث تغييرات في سياسات المنظمات الرسمية، من المنظمات التي تمارس هذا النموذج (منظمات الحقوق المدنية).

يتضح لنا كباحثتين ان النماذج تهدف الي تحسين نوعية الحياة والدفاع عن حقوق الانسان لتحقيق التنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية من خلال ما تقوم به من تنظيم واضح لتنفيذ الخطط لتحقيق التكامل والتمكين للمواطنين للنهوض بمجتمعاتهم وايصالهم للتنمية.

- **أبرز إستراتيجيات التخطيط لغرض التنمية:**

لتحقيق الأهداف التنموية لابد من التخطيط الجيد واستخدام الاستراتيجيات المناسبة ومنها: (الرشيدي،٢٠١٧، ص.١٦١)

- إستراتيجيات التخطيط الاجتماعي
- إستراتيجية الحاجات والخدمات الأساسية
- إستراتيجية التوازن بين القوى الاقتصادية والاجتماعية
- إستراتيجية الاستخدام الفعال للمصادر الطبيعية
- إستراتيجية التنمية المحلية المناصرة للفقراء
- إستراتيجية التعبئة المجتمعية
- إستراتيجية العزم الجديد أو منح الحياة الجديدة
- إستراتيجية التمكين
- إستراتيجية التوجيه
- إستراتيجية تهدئة القوة
- الإستراتيجية الموقفية

- **مراحل العمل التنموي كما اوضحاها:**

لتحقيق أهداف التنمية لابد من تحديد مراحل العمل التنموي وتحديد خطوات كل مرحلة وهذه المراحل والخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة معا وهناك آراء عديدة في تحديد هذه المراحل والخطوات وأحيانا يجد البعض الاختلافات البسيطة بين هذه الآراء، هذا ويمكن تحديد مراحل وخطوات العمل التنموي كالتالي: (الرشيدي،٢٠١٧، ص.١٦٥)

أولا: المرحلة التمهيدية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١. تحديد الأهداف
٢. تحديد الحاجات
٣. تحديد المشكلات
٤. تحديد الموارد

ثانيا: المرحلة التخطيطية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١- وضع المحكات أو المعايير أو المؤشرات
٢- تحديد الأولويات
٣- وضع الخطة
٤- وضع الموازنة

ثالثا: المرحلة التنفيذية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١- تنفيذ الخطة
٢- الالتزام بالموازنة

رابعا: المرحلة التقويمية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

١- المتابعة

٢- التقييم

٣- التقويم

٤- التغذية العكسية أو الراجعة أو المرتدة .

➢ أساليب تحليل البيئة التخطيطية:

هي عملية قوامها الملائمة بين نتائج تقييم البيئة الخارجية وبين موارد البيئة الداخلية، بحيث تساعد هذه العملية على الاستفادة من نقاط القوة والسيطرة على نقاط الضعف، والاستفادة من الفرص المتاحة والحد من المخاطر فهو يفترض الاستجابة للتغيرات الديناميكية المتغيرة ومدى قدرتها على الاستجابة الناجحة للتغيرات الطارئة مستقبلاً، لذا تلزم القطاعات بتحليل بيئة التخطيط بأساليب واستراتيجيات متعددة منها:(الرشيدي،٢٠١٧، ص.١٦٩)

تحليل SWOT

وهو من الأساليب الشائعة في تحليل بيئة التخطيط ويهدف إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف المرتبطة بالبيئة الداخلية، وكذلك الفرص المتاحة، والتهديدات التي قد تواجه أي قطاع في المستقبل، إن تحديد نقاط القوة يساعد في الاستغلال الأمثل لهذه النقاط والاعتماد عليها في تحديد الأولويات التي يمكن تحقيقها، أما تحديد نقاط الضعف فإنه يساعد في التنبيه إلى ضرورة العمل الجاد من أجل التغلب على هذه النقاط وتحويلها إلى نقاط قوة، كما ان تحديد الفرص المتاحة يساعد في التخطيط لاستغلال هذه الفرص والاستفادة منها، بينما يساعد تحديد التهديدات والمخاطر في تلافي خطرها والاستعداد لمواجهتها حتى لا تتم المباغتة دون جاهزية لمواجهتها والتعامل معها، وهذا يساعد في التقليل من الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بقطاعات الدولة بسبب هذه المخاطر والتهديدات إذا لم يتم اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة لمواجهتها .

تحليل STEEP

ويقصد بهذا التحليل تحديد العوامل التي تؤثر على الأداء سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية ومنها:

- العوامل الاجتماعية
- العوامل الفنية
- العوامل الاقتصادية
- العوامل التربوية
- العوامل السياسية

➢ أدوار القطاعات في المساهمة بعملية التخطيط والتنمية كما جاء في

دور القطاع الحكومي في التنمية: (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١١، ص٢٧-٣٢)

- ضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية.
- تطوير آليات السوق وتنظيمها.
- استكمال وإنشاء مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة.
- إرساء الإطار المؤسسي والتشريعي الملائم للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويمكن للقطاع الخاص أن يساهم في عملية التنمية من خلال ما يلي:

- المشاركة الفاعلة في قيادة النشاط والتنمية الاقتصادية
- المساهمة في توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية
- المساهمة في التخفيف من حدة التضخم الملازم لعملية التنمية الاقتصادية
- من خلال مشاريعه ومجالات العمل التي يوفرها في امتصاص جزء من البطالة

دور القطاع الخيري او القطاع الثالث في التنمية كما استعرضه:

حيث ان القطاع الثالث من جمعيات ومؤسسات تطوعية وخيرية وغير الربحية، وبمؤسساته الوقفية يعمل على تنفيذ أنشطة تنموية وفق أسلوب تنمية المجتمع في مجالات متنوعة كأعمال: (السلومي، ٢٠١٠، ص.٨٥).

- الإغاثة والمشاركة في حالات الطواري
- المساهمة في استتباب الامن والاستقرار الاجتماعي، من خلال التخفيف من اثار الفقر
- بيئة جاذبه للمتطوعين واستثمار الطاقات البشرية
- الرعاية التعليمية وما يتخللها من دعم للأنشطة والبرامج والمشروعات
- الرعاية الصحية وما يتخللها من دعم للأنشطة والبرامج والمشروعات
- تلبية مختلف احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لتجسيد التنمية.

وتفترض الباحثتان إن نجاح الحكومة في قيادة عملية التنمية يفترض اتخاذ موقف سليم وإيجابي نحو القطاعين الخاص والخيري، من حيث تحديد مجالاتهم وأنشطتهم من خلال وضع تنظيمات وسياسات واضحة لتنظيم مشروعاتهم وبرامجهم ومبادراتهم لصالح المجتمع وفق مبدأ الشفافية والحوكمة لنجاح عملية التنمية.

❖ ثالثا: التـــخطيط والتنـــمية بالمـــملكة العربية السعودية

نشأة التخطيط والتنمية بالمملكة العربية السعودية:

إن التنـمية الاقتصادية والاجتـماعية التي بدأت في المجـتمع الســعودي منذ عام ١٣٩٠هـ، تعد مجموعة من البرامج المخططة لأنها تركز على التــغيير في الجوانب المادية للفرد مع مـحاولتها المحافظة على الجوانب الثقافية والالتزام بمبادئ الشريعة وقد قررت سياسة وزارة التخطيط في جمــيع خطـطها التنمويــة الالتــزام بــالشريــعة والــحفاظ عــلى التــقاليد والقــيم الثــقافية والأخــلاقية وإحــاطتها بســياج من الضبط الاجتماعي (السيف،٢٠١٨، ص.١٣).

الظروف البيئة التي واجهت المجتمع السعودي كتحديات امام عملية التنمية

لقــد بذل المجتمــع السعودي ممثلاً بالحكومة جهودا كبيــرة للتغلب على التــحديات والمــعوقات التي اعترضته اثــناء رحــلة التنــمية ومن أبرزها كما ذكرها (السيف، ٢٠١٨، ص.٢٣٦):

١. التشتت كمساحة للدولة
٢. الهجرة
٣. الحساسية القبلية
٤. اعتماد الأهالي على الحكومة في تلبية احتياجاتهم دون المشاركة بالتنمية من قبلهم
٥. قصور البيانات والمعلومات الخاصة بالقرى

التنشئة السياسية والتربية الوطنية بالمجتمع السعودي وعلاقتها بالتخطيط والتنمية:

فقــد اعتمدت سيــاسة المــملكة في عملية التــربية الوطنية لأفرادها على ثــلاثة محاور رئيــسية منبثقة من الاعلام والتعليم وخطط التنمية وهي كما استعرضها (السيف، ٢٠١٨، ص. ٦٨) كالتالي:

- اهتمام وسائل الاعلام بالوطن وابراز شخصياته والتركيز على ما حباها الله من نعم مثل الاستقرار والأمن وخدمة المقدسات.
- الحرص على غرس المواطنة من خلال طرق التدريس في البيئة التعليمية وغرس قيم المشاركة في تنمية الوطن
- تلتزم الدولة بالشريعة الإسلامية في جميع برامجها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية بالحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية والأخلاقية.

وبالرجوع الي موقع (موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط،٢٠٢١) اتضح لنا مايلي:

اولا.. مرتكزات خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية

- النظام الأساسي للحكم
- والتوجهات السامية
- القرارات الصادرة من مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الشورى.

ثانيا.. مراحل إعداد خطط التنمية بالمملكة

-المرحـلة الأولى: تتضمن مخاطبة وزارة الاقتصاد والتخطيط للجهات الحكومية لإعداد خطط التنمية.

- المرحلة الثانية: إعداد الوزارات مشروعات خططها وتقديم مقترحاتها وأهدافها.

-المرحلة الثالثة: تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بمناقشة ومراجعة خطط الوزارات وتقويمها استعداد لعمل الخطة التشغيلية لكل وزارة.

-المرحلة الرابعة: تحديد المهام الأساسية لفرق العمل المكلفة بإعداد المشاريع.

ثالثا.. اهم الأهداف العامة للتخطيط والتنمية بالمملكة

- الحفاظ على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن، والحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن، وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.
- تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجها واستبدال القوى العاملة في المملكة بقوى عاملة سعودية مؤهلة.
- تحقيق النمو المتوازن بين مختلف مناطق المملكة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام من خلال تنمية الموارد الطبيعية الأخرى وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- خلق بيئة مؤاتيه لنشاط القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار والقيام بمهام قيادية في عملية التنمية.
- تعزيز الموقف "مع دول مجلس التعاون ودول الخليج العربي وزيادة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية الأخرى.

رابعا.. توجهات وابعاد التخطيط والتنمية بالمملكة العربية السعودية

تبلورت الأهداف طويلة المدى للتنمية منذ بداية إعداد أول خطة تنموية في المملكة لاكتساب التخطيط التنموي في المملكة سماته المميزة، من خلال تكييف كل خطة مع ظروفها المؤقتة، بحيث تكون فعالة مع متغيرات وتطورات المرحلة المقبلة، مما يمهد الطريق أمام الخطة التالية، لضمان استمرارية العمل التنموي، بالإضافة إلى اعتماد كل خطة على الأهداف والبرامج والسياسات التي تضمن تحقيقها خلال مرحلتها الخاصة وفق أبعاد التنمية الأساسية:

- **بعد اجتماعي:** في الحفاظ على القيم الإسلامية، وتنمية القوى البشرية، وتحسين مستوى الرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال الارتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية لهم.
- **بعد اقتصادي:** لدعمها القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع الحرص على ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية ورفع إنتاجيتها.
- **بعد تنظيمي:** يتجه نحو تحسين كفاءة الخدمات الحكومية من خلال تعديل الأنظمة واللوائح الإدارية غير الملائمة وإعادة هيكلة بعض الجهات الحكومية وإنشاء أجهزة حكومية جديدة لتحسين الأداء ورفع مستوى إنتاجية الجهات الحكومية المنوط بها خدمة الاقتصاد والمجتمع.

خامسا.. العناصر الرئيسية للتخطيط والتنمية بالمملكة

- **وثيقة الخطة:**

وتشمل أهداف الخطة النوعية والكمية وسياسات التنفيذ لتحقيق الأهداف والبرامج والقضايا الأساسية على المستوى الوطني والقطاعي لمدة خمس سنوات وتمثل الارتباط من منظور طويل الأجل لعملية التنمية.

- **الخطة التشغيلية:**

وهي خطة تفصيلية لكل جهة من الجهات الحكومية، يتم فيها تحديد الأهداف العامة، والأهداف المحددة، والسياسات، وتحليل الاحتياجات والقضايا الأساسية، وتطوير البرامج، وتحديد المتطلبات المالية والقوى العاملة.

- **تقارير المناطق:**
- تتضمن وصفًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبدائل الاستراتيجية واحتياجات التنمية المستقبلية للمناطق.
- **تقارير المتابعة:**

وهي من الجوانب المهمة في نظام إدارة التخطيط والتطوير الذي تعـده الوزارة بشكل دوري، يتم من خـــلاله مراقبة الأداء وتقـــييمه ومراجعته.

- **منهجية التخطيط:**

تتضمن منهجية التخطيط العناصر الرئيسية التالية:

- أساليب التخطيط التي تشمل الأساليب والسياسات والآليات المناسبة لتحقيق أهداف الخطة.
- عملية التخطيط التي تتم بمشاركة الجهات الحكومية الأخرى والتنسيق معها للوصول إلى مفهوم موحد، حول سياسات التنمية وأولويات برامج التنمية في مختلف القطاعات.
- الأدوات الفـــنية للتـــخطيط والتي تشمل قـــواعد المعلومات والنماذج الاقتصادية بالإضافة إلى البيانات التي توفرها المسوحات الميدانية.

سادسا.. اهم الإجراءات لإدارة تنفيذ الخطط التنموية بالمملكة

- **المتابعة والتقييم**:

تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط عملية متابعة تنفيذ الخطة السنوية بالتعاون مع الجهات المعنية بناءً على القرارات والقواعد المنظمة لذلك

تتم عملية متابعة تنفيذ الخطة على مستويين مترابطين ومتكاملين وهما:

المستوى الكلي والمستوى القطاعي، من خلال جمع البيانات وفق نماذج محددة ومعالجتها وإعادة إنتاجها في شكل معلومات ومؤشرات للوصول إلى ما يلي:

- التأكد من أن عملية التنفيذ تسير وفق الأهداف الواردة بالخطة.
- تحديد حالات القصور والانحراف عن أهداف الخطة أو الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ وتحديد طبيعتها وكشف أسبابها ووضع الإجراءات المناسبة للتغلب عليها.
- التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكثر تفصيلاً ودقة ومن ثم استخراج أهم البيانات والمعلومات اللازمة لاستخدامها كمدخلات للخطة القادمة.

- **التنسيق مع القطاعات**

التوجه نحو دعم القطاع الخاص والخيري بتذليل الصعوبات التي تعترض تقدمها وحثهما على الدخول في أنشطة تنموية جديدة، تؤكد سيرهم جنبا لجنب مع خطط التنمية الوطنية، مما يؤكد على أهمية التنسيق بين القطاعات الحكومي والخاص والخيري، من خلال عقد الاجتماعات وعقد المؤتمرات والندوات والعمل، لتحسين جودة المعلومات والتحليلات الخاصة بأداء الاقتصاد الوطني وتوسيع انتشاره ، وكذلك إجراء دراسات فرص الاستثمار من قبل الجامعات ومراكز البحوث والجهات الحكومية الأخرى أو مجلس الغرفة التجارية الصناعية، وبالتالي يتوقع أن يكون للقطاعات دور مهم ومتوسع للإسهام في التنمية في الفترات المقبلة، وأن سعي الدولة

لتحقيق سياسة الاقتصاد الحر مع تقديم العديد من الحوافز والتسهيلات للقطاعات تجعل الاقتصاد السعودي مجالا خصبا وجاذبا للمزيد من الاستثمارات والمشروعات والبرامج المحلية والدولية.

- **أنظمة قواعد البيانات والمعلومات**

وزارة التخطيط تعمل على تطوير قواعد بيانات ونظام معلومات لتعزيز دور الإدارة و المتابعة من خلال متابعة أنشطة الخطط، كما تعمل الوزارة على تحسين وتوسيع جودة البيانات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية التخطيط الفعال، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية، كما يتعين على الجهات المختلفة تعزيز قواعد البيانات الموجودة لديها وأنظمة إدارة المعلومات لتلبية متطلبات تنفيذ ومتابعة الخطط، مع تزويد وزارة التخطيط بالمعلومات والبيانات اللازمة لعمليات التقييم والمتابعة.

يتضح لنا كباحثتين منذ البدايات المبكرة للتخطيط بالمملكة، ان الهدف الأسمى والاعظم لديها هو تطوير المواطن، وتحقيق طموحاته وتلبية احتياجاته وتحسين مستواه المعيشي، لثقتها التامة انه محور التنمية واساسها، كما يتضح لنا من خلال الأهداف الموضوعة، انه تم ترتيب الخطط التنموية، وإعداد أساس متين وثابت لها لتحقيق الإنجازات المنشودة على مر السنين ابتداء من خطة التنمية الأولى وصولا للخطة العاشرة، على الرغم من أن وزارة التخطيط تتولى الدور الأساسي في عملية إعداد جميع الخطط وتنسيقها، فإن مساهمات الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والخيري أيضا يقع على عاتقة مهام ضرورية في المشاركة في عملية اعداد الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها على ارض الواقع.

❖ رابعا: أجهزة التخطيط والتنمية بالمملكة العربية السعودية

أولا: أجهزة التخطيط بالمملكة العربية السعودية:

تتعدد الأجهزة التخطيطية وفقا لطبيعة تصنيفها وهي كما صنفها الرشيدي (٢٠١٧) تنقسم عدة أنواع منها: (ص. ٧٧)

- وفق الهدف: هيكلي – وظيفي
- وفق المستوى الجغرافي: قومي – إقليمي- محافظة- مدينة – قرية
- وفق النظام: إدارية – تشريعية – تنفيذية

نماذج للأجهزة التخطيطية بالمملكة التي تهدف الي تحقيق التنمية

وقد استعرض الرشيدي (٢٠١٧) عدد من الوزارات التي تعني بالتخطيط والتنمية بالمملكة وهي: (ص. ٧٨)

وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة:

أنشأت عام ١٣٩٠هـ ومن أبرز مهامها توزيع الموارد لأغراض التنمية والاهتمام بالبنية التحتية، ومتابعة النمو الاقتصادي وخاصه فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير، وقد وضعت الوزارة منذ إنشائها ستة خطط خمسية تنموية تمحورت حول رفع مستوى دخل المواطن ومستواه المعيشي بما يتوافق مع رؤية صناع القرار، علما انها لا تقدم خدمات مباشرة للمواطن وانما تتابع وتحسن من جودة الخدمات المقدمة له، ويتضح ذلك من خلال مهامها كجهاز تخطيطي تنموي:

١- اعداد التقارير الاقتصادية الدورية
٢- اعداد خطط التنمية الخمسية
٣- تقدير المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطط
٤- اجراء الدراسات الاقتصادية
٥- جمع وتحليل ونشر البيانات الإحصائية
٦- مساعدة الجهات الحكومية بكل ما يتعلق بالتخطيط
٧- تقديم المشورة الفنية والاشراف على التعداد والمساكن بالمملكة

٨- تبويب البيانات الإحصائية الواردة من جهات حكومية أخرى وإعداد نشرات لها.

وكما أكد (موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٢١) بانها الوزارة الداعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية في التخطيط لغرض التنمية، وذلك بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو في حال طلب الجهات ذلك، كما توفّر الوزارة المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات إلى الجهات ذات العلاقة، وتعمل على مواءمة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات ذات العلاقة، وتلعب الوزارة أداور مهمة لتحقيق تطلعات رؤية ٢٠٣٠ منها:

١. داعم للرؤية الوطنية.
٢. مطوّر السياسة الاقتصادية الوطنية.
٣. المسؤول عن إدارة ووضع خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
٤. الممكن والمستشار (مواءمة النظام العام).
٥. الخبير الاقتصادي الاجتماعي.

ويتفرع من هذه الأدوار المهام التالية:

١. تطوير نماذج اقتصادية اجتماعية للمحاكاة والمساعدة في التخطيط الوطني
٢. توفير البحوث الاقتصادية وإعداد التقارير لدعم اتخاذ القرارات
٣. مراجعة وتبني الأدوات والمنهجيات الاقتصادية الاجتماعية لتعزيز انطلاق الاقتصاد المعرفي
٤. لعب دور الخبير الاقتصادي في التجمعات الاقتصادية العالمية
٥. تطوير وبناء قاعدة الاقتصاد المعرفي

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:

وقد تأسست عام ١٣٨٠هـ، ثم صدر أمر ملكي بفصلها عام١٤٢٥هـ، ثم اعيد دمج وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٤٣٦هـ ومن أبــرز مهامها التنموية ما يلي: (الرشيدي،٢٠١٧، ص. ٧٩)

١- رسم السياسة العامة للشؤون العمالية وفق المبادئ الإسلامية والعدالة الاجتماعية
٢- بحث ودراسة الموضوعات المتعلقة بالمشكلات العمالية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية ولاجتماعية بالاشتراك مع الجهات المختصة
٣- الاشراف على استقدام ونقل القوى العاملة
٤- وضع خطط وسياسات توظيف السعوديين وسعودة الوظائف في القطاع الخاص
٥- وضع سياسات تفتيش العمل والمراقبة
٦- انشاء قاعدة بيانات لسوق العمل بالمملكة
٧- متابعة تنفيذ المشروعات والبرامج التي تتعلق بشؤون العمال
٨- اعداد البحوث الإحصائية العمالية ونشرها بالاتفاق مع مصلحة الإحصاءات العامة
٩- بحث وسائل تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات فيما يخص شؤون العمال
١٠- تنظيم الاشتراك بالمؤتمرات الإقليمية والدولية.

وزارة التعليم:

تأسست عام ١٣٧٣هـ كوزارة منفصلة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، حتى عام ١٤٣٦هـ صدر امر ملكي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله بدمجها تحت مسمى وزارة التعليم ومن أبرز أهدافها التنموية كما اوضحها (الرشيدي،٢٠١٧، ص. ٨١) :

١. تنمية عقيدة الولاء لله وتزويد الطلاب بالثقافة الإسلامية
٢. اعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكريا تأهيلا عاليا
٣. اتاحة الفرصة امام النابغين
٤. الاهتمام بالبحث العلمي

٥. النهوض بحركة التأليف والإنتاج
٦. ترجمة العلوم والفنون وتنمية ثروات اللغة العربية

إذا يتضح لنا كباحثتين ان العلاقة بين برامج التعليم والتنمية شديدة التلاحم، كما يتضح ذلك أيضا بعلاقتها مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فلا يمكن ان يكون هنالك تنمية شاملة دون قوى بشرية مؤهله علميا وعملياً تعد وفق احتياج المجتمع.

❖ ثانيا: أجهزة التنمية في المملكة العربية السعودية

تلعب التنمية دور كبير في تاريخ اقتصادنا السعودي حيث يمكن تتبعها مرحلياً منذ البدايات الأولى لإعلان المملكة العربية السعودية كياناً سياسيا موحداً ومستقلاً على يد الملك عبد العزيز رحمه الله سنة ١٩٣٢م نظراً لاتساع رقعتها وقلة مواردها آن ذاك من أجل تحقيق التوازن في تنميتها، ولعل أبرز الأجهزة التي تأسست لتقديم دورها التنموي كما ذكرها (حسن،٢٠١٦، ص. ٢٢٣):

- وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- نظام المناطق وتنميتها.
- نظام البلديات وتنميتها.
- مراكز التنمية الاجتماعية.

نماذج لأجهزة التنمية في المملكة العربية السعودية

يعد نظام المناطق وتنميتها أحد أبرز نماذج التنمية بالمملكة العربية السعودية، حيث يهتم بكل ما فيه رفاهية المواطن من إسكان وتعليم وحماية للبيئة وسيتم استعراض عدد من النماذج التنموية على مستوى المملكة كالتالي:

➢ تنمية منطقة الرياض:

تأسست الهيئة العليا لمدينة الرياض بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٧) بتاريخ (٢٩جمادى الأولى عام ١٣٩٤) وهي السلطة التنظيمية، التخطيطية، التنفيذية، التنسيقية، المسئولة عن تطوير مدينة الرياض ويترأسها أمير منطقة الرياض وتضم في مجلسها العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومنها : وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة النقل والأهالي ممثلين بثلاثة أعضاء، وتهدف الهيئة إلى التطوير الشامل لمدينة الرياض في المجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير احتياجات المدينة من المرافق العامة والخدمات ومن أبرز المهام والاختصاصات التي تقوم بها التخطيط الشامل والاستراتيجي وتنفيذ المشاريع وإجراء البحوث والدراسات الأساسية عن المدنية، وقد أنجزت الهيئة العديد من المشروعات من أبرزها :

مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام، وبرنامج تطوير الدرعية التاريخية، ومشروع التأهيل البيئي لوادي نمار ووادي لبن والعديد من المشاريع التي ساهمت في تطوير وتنمية مدينة الرياض باعتبارها العاصمة والواجهة للمملكة (حسن،٢٠١٦، ص. ٢٥٣-٢٥٨).

أهداف ومهام الإمارة:

تتمثل أهداف ومهام إمارة منطقة الرياض بالنقاط التالية كما وضحها (موقع أمارة منطقة الرياض، ٢٠٢١):

١. تمثيل خادم الحرمين الشريفين في المنطقة
٢. التأكد من تحقيق سير العدالة في المنطقة
٣. العمل على حفظ الأمن في المنطقة
٤. العمل على توفير كافة الخدمات لمواطني المنطقة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والمشاركة في مراحل التخطيط لكافة الخدمات
٥. التأكد من كفاءة وفاعلية الخدمات التي تقدم لمواطني المنطقة، والعمل على تحسين وتطوير تقديم تلك الخدمات.
٦. تلقي شكاوى واستدعاءات المواطنين والنظر في أمورهم والعمل على تلبية مطالبهم وحل مشكلاتهم.

➢ تنمية محافظة جدة:

جدة هي إحدى محافظات منطقة مكة المكرمة وتقع في غرب المملكة العربية السعودية وتعتبر جدة ثاني أكبر المدن السعودية بعد العاصمة الرياض وتعتبر أكبر مدينة في منطقة مكة المكرمة وأكبر ميناء بحري على البحر الأحمر وهذا جعلها مركزاً للمال والأعمال في

السعودية، كل هذه المميزات جعلت حكومة المملكة تعمل جاهدة على تنمية مدينة جدة وتزويدها بالخدمات من التعليم والأمن والصحة وإقامة المشاريع مثل مشروع قطار الحرمين ومشروع مدينة الملك عبدالله الرياضية ومشروع تطوير الكورنيش، وبناء أعرق الجامعات والمعاهد والكليات الصحية(حسن،٢٠١٦، ص. ٢٦٦-٢٧٠).

أهم الانجازات على المستوى التعليمي لتنمية محافظة جدة كما جاءت في (موقع محافظة جدة، ٢٠٢١) بإنشاء وتأسيس عدد من الجامعات والكليات منها:

١-جامعة الملك عبد العزيز

٢-كلية دار الحكمة

٣-جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

٤-كلية إدارة الأعمال

٥-جامعة الفيصل ويتفرع منها كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة

٦-جامعة عفت

٧-نادي جدة الثقافي الأدبي

٨-نادي جدة للإبداع

- **تنمية منطقة القصيم:**

تقع منطقة القصيم في وسط المملكة العربية السعودية، وتعتبر معظم أراضي المنطقة صالحة للزراعة وهذا ما جعل حكومة المملكة تهتم بهذه المنطقة لخصوبة أرضها التي تصلح لزراعة جميع أنواع المحاصيل الزراعية، فقد بلغ إجمالي المساحات المزروعة في المنطقة في عام ٢٠٠٥م حوالي ١٩٣ألف هكتار تمثل حوالي ١٧.٤ من إجمالي المساحة المحصولية لجميع المحاصيل في المملكة، ولم يقتصر اهتمام الحكومة في تنمية منطقة القصيم في الزراعة فقط، بل امتدت إلى الصناعة والتجارة والتعليم والنقل والمواصلات وتحفيز الاستثمار في المنطقة(حسن،٢٠١٦،ص. ٢٧١-٢٧٤).

نبذة عن اسهامات أمانة منطقة القصيم بالخطط التنموية كما جاءت في (موقع أمانة منطقة القصيم،٢٠٢١)

تأسست بلدية بريدة في عام ١٣٨١هـ وفي عام ١٤٤٢٦هـ تحولت بلدية القصيم إلى أمانة منطقة القصيم وتتولى البلدية القيام بالمهام ذات النطاق الخدمي والاجتماعي والصحي والبيئي للسكان ومنها ما يلي:

١- توجيه التنمية العمرانية بالمدن والمحافظات والمراكز

٢- إعداد المخططات للمدن والمحافظات والمراكز.

٣- إعداد خرائط الأساس للمدن والمحافظات والمراكز

٤-الحماية البيئية ومعالجة التلوث البيئي

٥- صيانة الحدائق والمنتزهات

منجزات خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية كما اوضحها (نيازي وآخرون،٢٠١٥، ص. ٢٢٣):

١- الإنفاق الاستثماري في مجال التنمية البشرية.

٢- التعليم باعتباره ركيزة رئيسية للتنمية البشرية حيث زاد عدد الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات وبالتالي زيادة الخريجين والخريجات، والاهتمام بالتدريب المهني والتقني من خلال إنشاء معاهد الإدارة العامة لتقوم ببرامج التدريب.

٣- توفير الخدمات الصحية وإسهامات القطاع الخاص وقد حققت إنجازات مهمة في هذا المجال التنموي.

٤- توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين من خلال استحداث برامج ومشروعات مثل الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

مما سبق يتضح لنا كباحثتين ان جميع أجهزة التخطيط والتنمية بالمملكة تتكاتف لتحقيق أهدافها الرئيسية، بالقضاء على الفقر، والوصول الى الصحة الجيدة، والتعليم الجيد، بمدن ومجتمعات صحية تزخر ببيئة جذبة للعيش

❖ خامسا: أدوار ومهارات الاخصائي الاجتماعي في التخطيط والتنمية

أولا: يقوم الأخصائي الاجتماعي المنظم على مستوى المجتمعات بعدة أدوار للمساهمة بالتخطيط والتنمية منها كما وضحها (سعد،٢٠٠٧، ص. ٧٠)

دور الأخصائي الاجتماعي في عملية التخطيط فيعد من أهم أعمال الأخصائي الاجتماعي الالتزام بالمنهج العلمي في وضع الخطط، وتنفيذها ومتابعتها وتقويم أهدافها ومجلاتها، وتتشعب أعمال المخطط الاجتماعي بين الجماعات والمجتمعات وفي كافة الميادين والقطاعات، باتخاذه المنهج العلمي في عمله، الذي يعتبر أهم مقومات عمله، حيث يستفيد منها في جميع عمليات التخطيط والتنظيم والتمويل والتنسيق والتقويم، وتحتاج عمليات التخطيط من الأخصائي الاجتماعي المخطط إلى تحليل وتوثيق لدوره في المواقف التي يمر بهاء اثناء قيامه بوضع الخطوات الأساسية للتخطيط ، كما تحتاج عمليات ومراحل التخطيط إلى دراسة شاملة لكافة المشكلات التي تعوق التطور في الدولة والبيئة المحيطة ، وعلى المخطط الاجتماعي أن يواجه المتغيرات التي تطرأ اثناء عملية التخطيط أو التنفيذ، كما يقوم المخطط الاجتماعي بالتعرف على أجهزة الدولة، والأجهزة المساعدة له كي يتفهم العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين الأفراد في كافة الأجهزة المختلفة، ويعمل الأخصائي الاجتماعي على دعم التنظيم الإداري من خلال تنمية العلاقات الإنسانية.

من خلال عدة أدوار منها:

١. **دور الموجه والمرشد**: وذلك بتوجيه مجتمع المنظمة والبيئة المحلية للوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة المعلن عنها في الخطة بحيث يتميز دوره بالإيجابية والتفاعل والموضوعية وتحمل المسئولية، كذلك يعمل على متابعة الخطط بدون فرض اراء معينه، والبعد عن السلبية والجمود.
٢. **دور المساعد والمعاون**: بتيسير مراحل التخطيط على أساس علمي في كيفية كسب ثقة العاملين معه عن طريق العلاقات العامة والإنسانية لتحقيق الاهداف، كذلك يعمل على تسهيل توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات.
٣. **دور المستشار والخبير:** حيث يتوقع منه تزويد المجتمع، وأجهزة التخطيط بالتقارير والمعلومات اللازمة لوضع الخطط وان يبدي رايه في المواقف التي تفرض عليه، على أسس علمية ودراسات واقعية وميدانية بما يمكنه من اتخاذ قرارات تساعد في حل المشكلات.
٤. **دور المعالج:** بدراسة الظواهر الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية التي تظهر وتطرأ في المجتمع باستخدام مهاراته وخبراته عن طريق برامج وانشطة مخطط لها، ويقوم الأخصائي الاجتماعي المعالج بالتشخيص العلمي لإ سباب المشكلات ووضع خطط علاجية للقضاء عليها ومتابعتها.
٥. **مخطط إداري:** عن طريق تحديد الأعمال الإدارية القيادية التي يقوم بها لضمان توفير العدد المناسب من الأخصائيين الاجتماعين للعمل في مجال التخطيط وهذه الدور يتصل بجميع العمليات الإدارية وتحديد مسؤوليات العاملين واجراء عمليات التنسيق والتنظيم الداخلي والخارجي، وكذلك المتابعة والاشراف على العمليات الإدارية لتحقق الاهداف

➢ كما تم ذكر عدة أدوار للأخصائي الاجتماعي المخطط منها كما ذكرها (المسيري، وآخرون، مرجع سابق:١٧٥):

- دور المنظم
- دور المخطط
- معلم المهارات
- المسهل
- المدرب
- المفاوض
- المشجع
- المنفذ
- المقوم

- المدافع
- الباحث
- قيادة أنشطة التغيير والإصلاح

➢ كما أستعرض الرشيدي (٢٠١٧) عدة أدوار للأخصائي الاجتماعي المخطط وهي كالتالي:(ص.٦٨)

- وضع السياسات وتعديلها
- جمع وتحليل البيانات
- تحديد الأهداف
- وضع البرامج والمشروعات
- تنفيذ الخطط ومتابعتها وتقويمها كأخصائي اجتماعي

ثانيا: المهارات التخطيطية اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين وفق ما حددته الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين:

بجب ان يتحلى الأخصائي الاجتماعي بعدة مهارات تمكنه من التخطيط والمشاركة بالتنمية بشكل سليم ومنها كما وضحها (الرشيدي،٢٠١٧، ص. ٧٢):

- مهارة الانصات للعملاء
- مهارة جمع المعلومات
- مهارة تكوين العلاقات المهنية
- مهارة ربط العملاء بالتخطيط
- مهارة مناقشة المشكلات
- مهارة ابتكار الحلول
- مهارة تفسير نتائج الأبحاث والدراسات
- مهارة الوساطة بين العملاء ومصادر الخدمات

يتضح لنا كباحثتين بعد استعراض الأدوار والمهارات السابقة ان الاخصائي الاجتماعي يمارس دوره كخبير من خلال تطويره للنماذج وحرصه على التكامل بين القطاعات ورؤيته الشاملة التي تعينه على المبادرة وارشاد الوزرات في خطط التنمية لديها، ومساهمته كميسر في مراجعة وتقييم السياسات الموضوعة وتطويرها في حال لزم الامر، فهو كمنظم داعم للرؤية الوطنية بمبادرته بمشاريع وبرامج خاصة لسد الفجوات بالمجتمع، وتحديده للتحديات التي تواجه تنفيذها والسعي لمعالجة هذه التحديات للوصول للتنمية المنشودة.

أبرز ملامح التخطيط والتنمية في ضوء رؤية ٢٠٣٠(موقع الرؤية،٢٠٢١)

❖ نبـــذة عن الـــرؤية

رؤية السعودية ٢٠٣٠م هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦، وتتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم ٨٠ مشروعا حكوميا عملاقا تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن ٣.٧ مليار ريال وتصل إلى ٢٠ مليار ريال، كما في مشروع مترو الرياض، نظم المحطة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لاعتمادها، ويشترك في تحقيقها كلا من القطاع العام والخاص وغير الربحي وفق المرتكزات والمحاور التالية:

مرتكزات الرؤية الثلاثة

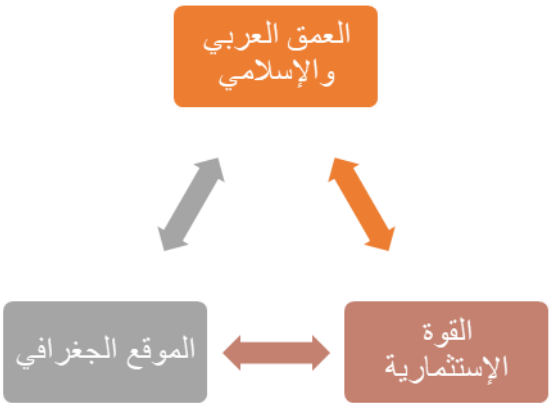

محاور الرؤية الثلاثة

- مجتمع حيوي:

- ندعم الثقافة والترفيه
- نعيش حياة صحية
- نطور مدننا
- نحقق استدامة بيئية
- نهتم بأسرنا
- نبني شخصيات أبنائنا
- نمكن مجتمعنا

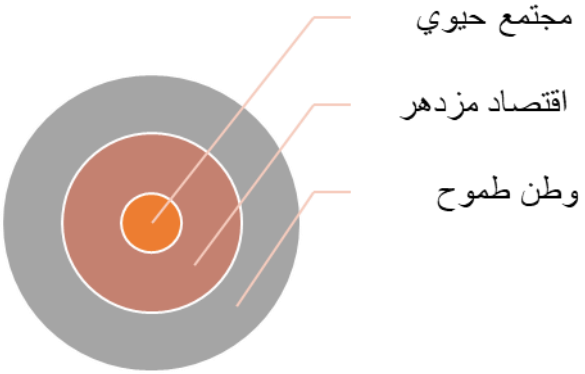

٢- اقتصاد مزدهر:

- فرص مثمرة
- نتعلم لنعمل
- ندعم منشآتنا الناشئة والصغيرة والمتوسطة والاسر المنتجة
- ننمي فرصنا
- نستقطب الكفاءات التي نحتاج اليها
- دفع عجلة الاقتصاد
- تخصيص الخدمات الحكومية
- توطين الصناعات العسكرية
- تنمية قطاع التعدين
- تحسين بيئة العمل
- إعادة تأهيل المدن الاقتصادية
- نؤسس مناطق خاصه
- تنمية البنية التحتية الرقمية
- ندعم المرونة
- كفاءة الانفاق والتوازن المالي
- تطوير الحكومة الإلكترونية

٣- وطن طموح ومواطنة مسؤوله

- نتحمل المسؤولية في حياتنا
- نتحملها في اعمالنا
- نتحملها في مجتمعنا
- تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي

حـــــول رؤيـــــة السعـــــــودية ٢٠٣٠

ركزت المملكة العربية السعودية في خطتها الطموحة على عدة نقاط أهمها:

- **صندوق سيادي:** ستعمل المملكة على تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بتريليوني دولار إلى ٢.٥ تريليون دولار ليصبح بذلك أضخم " الصناديق السيادية عالميا، كما أوضح الأمير محمد أن البيانات الأولية تتكلم أن الصندوق سوف يكون أو يسيطر على أكثر من ١٠ % من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية، ويقدر حجم ممتلكاته بأكثر من ٣ % " من الأصول العالمية، وأضاف أن السعودية ستكون قوة استثمارية من خلال الصندوق الذي سيكون محركا رئيسيا للكرة الأرضية وليس فقط على المنطقة.
- **التحرر من النفط:** تستطيع السعودية من خلاله العيش بدون نفط بحلول عام ٢٠٢٠، وتستطيع تحقيق هذه الخطة الاقتصادية حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولارا أو أقل، وأنه من شبه المستحيل أن يكسر سعر النفط ثلاثين دولارا بحكم الطلب العالمي، تهدف الخطة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف من نحو ٤٣.٥ مليار دولار سنويا إلى ٢٦٧ مليار دولار سنويا، كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من ١٦ % من الناتج المحلي حاليا إلى ٥٠ % من الناتج، كما تسعى السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل ١٥دولة اقتصاديا في العالم بدلا من موقعها الراهن في المرتبة العشرين، في ما يتعلق بمصادر الطاقة ستنشئ السعودية مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد، كما أن الصناعات السعودية ستركز على نقاط القوة وتتجنب نقاط الضعف مثل موارد المياه الشحيحة
- **طرح أرامكو بالبورصة:** ستطرح السعودية أقل من ٥ % " من شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو للاكتتاب العام في البورصة وستخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي، وأن أرامكو جزء من المفاتيح الرئيسية للرؤية الاقتصادية، فطرح جزء من الشركة للاكتتاب سينتج عدة فوائد أبرزها الشفافية، إذا طرحت أرامكو في السوق يعني يجب أن تعلن عن قوائمها وتصبح تحت رقابة كل بنوك السعودية وكل المحللين والمفكرين السعوديين، بل كل البنوك العالمية ويتوقع تقييم أرامكو إجمالا بأكثر من تريليوني دولار.
- **البطاقة الخضراء:** أعلن ولي العهد السعودي آنذاك محمد بن سلمان أن السعودية ستطبق نظام البطاقة الخضراء خلال خمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وأن النظام سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلا في السعودية، وأن المملكة ستفتح السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد، علما أن الإصلاحات الشاملة المخطط لها ومن بينها نظام البطاقة الخضراء ستطبق حتى إذا ارتفعت أسعار النفط فوق مستوى سبعين دولارا للبرميل من جديد.
- **ثلاثون مليون معتمر:** تخطط السعودية لزيادة عدد المعتمرين سنويا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليونا بحلول عام ٢٠٣٠. وأن أعمال تطوير البنى التحتية كمطار جدة الجديد ومطار الطائف سيدعم الخطة، إضافة إلى تطوير البنى التحتية في مكة واستثمار أراض محيطة بالحرم المكي. وأعلن ولي العهد السعودي أن السعودية ستنشئ أكبر متحف إسلامي في العالم وسيكون مقره الرياض، وذلك لإتاحة الفرصة لغير المسلمين لزيارته.
- **التوظيف والقطاع الخاص:** تهدف الخطة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من ٢٢ % إلى ٣٠ %، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من ١١.٦ % إلى ٧ %، وتسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٤٠ % حاليا إلى ٦٥ %.

- **صناعة العسكرية:** السعودية بصدد إنشاء شركة قابضة للصناعات العسكرية مملوكة بالكامل للحكومة تطرح لاحقا في السوق السعودي، ومن المتوقع أن تطلق في أواخر ٢٠١٧.
- **الإسكان والمشروعات:** ستعمل الحكومة السعودية على إعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين، كما أن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية سيستم، إلا أن الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ لن تتطلب إنفاقا حكوميا عاليا وستنشأ السعودية مكتب لإدارة المشاريع الحكومية وظيفته أن يسجل كل الخطط والأهداف، ويبدأ بتحويلها إلى أرقام وإلى قياس أداء مدى مواءمة عمل الجهات الحكومية وخطط الحكومة، وبرامج الحكومة في تحقيق الأهداف.
- **مكافحة الفساد:** أنشأت الحكومة السعودية لجنة مكافحة الفساد برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان آل سعود.

أهـــــداف رؤية الـــــسعـــــودية ٢٠٣٠:

١- **أهداف بحلول (١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م) :**

- أكثر من (٤٥٠) نادي هواة مسجل يقدم أنشطة ثقافية متنوعة وفعاليات ترفيهية وفق منهجية منظمة وعمل احترافي.
- رفع نسبة تملك الأسر للمساكن من ٥٠ % إلى ٧٠ % بحلول ٢٠٣٠، بمقدار لا يقل عن (٢٠ %)
- تدريب أكثر من (٥٠٠) ألف موظف حكومي عن بعد وتأهيلهم لتطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية.

٢- أهداف بحلول (١٤٥٢ هـ . ٢٠٣٠ م) :

- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من (٨) ملايين إلى (٣٠) مليون معتمر
- رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل
- تصنيف مدن سعودية بين أفضل (١٠٠) مدينة في العالم رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (% ٢.٩) إلى (٦ %) .
- رفع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيا من (١٣ %) إلى (٤٠ %)
- الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة (١٠) .
- زيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) عاما .
- تخفيض معدل البطالة من (١١.٦ %) إلى (٧ %) .
- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢ %) إلى (٣٥ %) .
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢ %) إلى (% ٣٠)
- رفع حجم الاقتصاد وانتقاله من المرتبة (١٩) إلى المراتب اال (١٥) الأولى على مستوى العالم .
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (% ٤٠) إلى (٧٥ %) .
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (٦٠٠) مليار إلى ما يزيد على (٧) تريليونات ريال سعودي .
- الانتقال من المركز (٢٥) في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز ال (١٠) الأولى .
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (٣.٨ %) إلى المعدل العالمي (٥,٧ %)
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠ %) إلى (٦٥ %) .
- تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة (٤٥) إلى (٢٥) عالميا و (١) إقليميا
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (١٦ %) إلى (% ٥٠) على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي .
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (١٦٣) مليارا إلى (١) تريليون ريال سنويا .٠
- الوصول من المركز (٨٢) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة .
- الوصول من المركز (٣٦) إلى المراكز ال (٥) الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية .

برامج ومجالات التنمية والتخطيط لتحقيق رؤية المملكة

تـــلتزم المـــملكة بتحقيق برامجها وأهدافها المحورية للتنمية من خلال التخطيط الجيد لتحقيق رؤيتها

من خلال عدد من البرامج أبرزها كما جاءت في موقع الرؤية وهي منظومة برامج مترابطة تمثل خطة السير لتحقيق الـرؤية تـحت مـراقبة مـجلس الـشؤون الاقتـصادية والتـنمية وبـاتباع الـحوكمة وتـفعيل أسـاليب متـابعة المـبادرات وتـنفيذها وهي: (موقع الرؤية،٢٠٢١)

- برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠
- برنامج ريادة الشركات الوطنية
- برنامج تحقيق التوازن المالي
- برنامج صندوق الاستثمارات العامة
- برنامج الإسكان
- برنامج تطوير القطاع المالي
- برنامج الشراكات الاستراتيجية
- برنامج خدمة ضيوف الرحمن
- برنامج جودة الحياة
- برنامج التخصيص
- برنامج تعزيز الشخصية السعودية
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
- برنامج إعادة هيكلة الحكومة
- برنامج الرؤى والتوجهات
- برنامج إدارة المشروعات
- برنامج مراجعة الأنظمة
- برنامج قياس الأداء
- برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية
- برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة
- برنامج راس المال البشري
- برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي

نـــموذج من نـــماذج التـــحول الـــــوطني

مـــشـــروع " نيـــــوم " وفـــق مـــاورد في (موقع مشروع نيـوم، ٢٠٢١)

هو منطقة خاصة ممتدة بين ثلاث دول، تشمل وجهة حيوية جديدة تقع شمال غرب المملكة تسعى لتصبح محورا يجمع أفضل العقول والشركات معا لتخطى حدود الابتكار إلى أعلى مستويات الحضارة الإنسانية، وقد تم تصميم هذه المنطقة الخاصة لتتفوق على المدن العالمية الكبرى من حيث القدرة التنافسية ونمط المعيشة، إذ من المتوقع أن تصبح مركزا رائدة للعالم بأسره

- **منطقة تطوير حافلة بالفرص:**

يقع المشروع شمال غرب المملكة، ويشتمل على أراضي داخل الحدود المصرية والأردنية حيث سيوفر العديد من فرص التطوير بمساحة إجمالية تصل إلى ٢٦,٥٠٠ كم ٢، ويتمتع هذا المشروع بعدد من المزايا الفريدة منها:

- القرب من الأسواق ومسارات التجارة العالمية:

يمر بالبحر الأحمر حوالي ١٠ % من حركة التجارة العالمية، من خلال ربط آسيا، وأوروبا وأفريقيا وأمريكا مع بعضها البعض، لتتيح هذه الوجهة ل ٧٠ % من سكان العالم الوصول للموقع خلال ٨ ساعات كحد أقصى

- المناخ الجيد والتضاريس المتنوعة:

يعد الموقع الجغرافي لمشروع " نيــوم " فريدة من نوعه، فهو أكثر برودة من المناطق المحيطة به، إذ تعتبر الحرارة فيه أقل بحوالي ١٠ درجات مئوية من متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليج، وتعود هذه الظاهرة إلى الطبيعة الجبلية للمنطقة المحيطة به، بالإضافة إلى تيارات الرياح القادمة من البحر الأحمر وكون المدينة تقع في الشمال.

- تضاريس مدهشة تشمل:

١- شواطئ خلابة تمتد على أكثر من ٤٠٠ كم من السواحل والعديد من الجزر البكر

٢- جبال شاهقة على ارتفاع يصل إلى ٢,٥٠٠ م، تطل على خليج العقبة والبحر الأحمر وتغطي قممها الثلوج في فصل الشتاء

٣- صحراء شاسعة وممتدة تجذب الزوار

٤- تطوير وإنشاء مشروع " نيوم " من الصفر.

وهذا ما يمنح المنطقة فرصة استثنائية تميزها عن بقية المشاريع والمدن العالمية التي نشأت وتطورت عبر مئات السنين، وذلك من خلال استهداف تقنيات الجيل القادم كركيزة أساسية للبنية التحتية للمشروع.

- موارد طبيعية غنية:

يقع مشروع " نيوم " في منطقة غنية بالرياح والطاقة الشمسية، إذ يشكل بيئة مثالية لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مما يتيح للمشروع أن يتم تزويده بالطاقة وبأقل تكلفة، حيث تشكل الثروة الشمسية المستمرة (٢٠ ميجا جول / متر مربع يوميا) وسرعة الرياح مثالية (يبلغ متوسطها ١٠.٣ متر / ثانية)، كما تعد المنطقة غنية بالنفط والغاز، بالإضافة إلى المعادن الطبيعية وسيسهم الاستغلال الأمثل لهذه الثروات في تعزيز معايير الاستدامة في مشروع " نيوم " بأقصى ما يمكن.

➢ مـــزايـــا المـــشـــروع

يقدم المشروع مزايا قيمة للشركات والأفراد بحيث يلبي احتياجات المملكة العربية السعودية ويستقطب أفضل الشركات وأصحاب الكفاءات من جميع أنحاء العالم فبعض المزايا للشركات تتمثل بالتالي:

- الوصول إلى السوق السعودية بشكل مباشر أولا، والأسواق العالمية ثانية، كون المنطقة مركزة لربط القارات الثلاث.
- منظومة توريد وابتكار شاملة
- التمويل والحوافز المالية
- بيئة تنظيمية لقطاعات خاصة ومحددة، مع قوانين تجارية مشجعة على مستوى عالمي
- بنية تحتية تحاكي المستقبل تضم الإنسان على رأس الأولويات وتخضم التقنيات الحديثة لخدمته ليعيش مستقبلا أفضل.
- إعادة توجيه الإنفاق السعودي فى الخارج نحو مشروع " نيوم " بشكل غير مباشر، إذ ينفق السعوديون مبالغ ضخمة على السياحة ١٥مليار دولار)، والرعاية الصحية (١٢.٥ مليار دولار)، والتعليم (٥ مليار دولار)، والاستثمارات في الخارج (٥ مليار دولار)

➢ بـــعض مـــزايـــا المـــشروع لـــلأفراد:

- بيئة معيشية رفيعة المستوى
- خدمات مدنية قائمة على التقنية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والترفيه وغيرها
- تخطيط عمراني متطور فرص عديدة للنمو والتوظيف
- معايير عالمية لنمط العيش من حيث الجوانب الثقافية والفنون والتعليم.

➢ مكـــاسب هائـــلة للمـــــملكة:

سيزيد المشروع من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ويعزز أهمية المنطقة عبر تطوير قطاعات اقتصادية تعالج مسألة التسرب الاقتصادي وسيقوم اقتصاد المشروع على مزيج من القطاعات التقليدية والمستقبلية مع التركيز بصورة رئيسية على القطاعات المستقبلية بهدف زيادة الصادرات إلى المنطقة والعالم، كما سيسهم في خلق فرص عمل في القطاع الخاص، مع تزايد الحاجة إلى

العمالة الماهرة تحديدا، وتهدف المدينة كذلك إلى رعاية الابتكار ووضع المملكة على المسار الصحيح لتبوء مكانة رائدة في قطاعات المستقبل، وسيكون مشروع " نيوم " منطقة جاذبة للعيش وتحويل موقع الأعمال أو البدء بأعمال جديدة.

➢ المســـــاهمــة في تــحقــيق رؤيـــة ٢٠٣٠

يساهم مشروع " نيوم " في إنجاز رؤية المملكة ٢٠٣٠ عبر محاورها الثلاثة:

مجتمع حيوي

- وجهة في صدارة مؤشر أفضل مدن العالم ملاءمة للعيش
- تطوير القطاعات الإعلامية والرقمية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة
- الرؤية الحضرية الواعدة لتصبح الوجهة الأكثر استقطابا للمواهب السعودية والدولية.

اقتصاد مزدهر

- بيئة وأنظمة صديقة للأعمال
- حوافز لاستقطاب الشركات والاستثمارات الأجنبية
- تسع قطاعات تهدف إلى تنويع الاقتصاد من أجل تعزيز القدرة على الاستغناء عن النفط
- مساهمة قوية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وإعادة توجيه بعض التسربات المالية الخارجية إلى داخل المملكة.

وطن طموح

- وجهة فاعلة تستخدم أحدث التقنيات
- استخدام التقنيات الرقمية بشكل كامل لزيادة كفاءة الحكومة
- مراعاة الاستدامة والمفاهيم الإنشائية المبتكرة.

➢ المـــشروع والقـــطاعات الاقتـــصادية

يهدف المشروع إلى تطوير قطاعات اقتصادية رئيسية للمستقبل، إلى جانب القطاعات التي تعالج مسألة التسرب الاقتصادي في المملكة والمنطقة عموما، بحيث يتم دعم هذه الشركات من قبل صناديق تنموية، وقد تم تحديد تسع قطاعات اقتصادية رئيسية لتعزيز الحضور الاقتصادي للمشروع تتمثل في:

١. **مستقبل الطاقة والمياه:** ويشمل الاعتماد بشكل كامل على الطاقة المتجددة وحلول تخزين الطاقة، وحلول النقل، بالإضافة إلى التصنيع، والأبحاث والتطوير وعلاوة على ذلك، استخدام التقنية الصديقة للبيئة لتعزيز آلية استخدام المياه بأكفأ الطرق وأمثلها.
٢. **مستقبل التنقل:** ويشمل الموانئ البحرية، بالإضافة إلى المطارات، وحلول النقل الذاتي كالمركبات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار.
٣. **مستقبل التقنيات الحيوية:** وتشمل التقنية الحيوية والتقنية الحيوية البشرية وصناعة الأدوية.
٤. **مستقبل الغذاء:** ويشمل مركزة عالمية الابتكار التقنيات الغذائية بما فيها الزراعة باستخدام مياه البحر، والزراعة المائية والهوائية والزراعة الصحراوية.
٥. **مستقبل التصنيع المتطور:** ويشمل المواد الجديدة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وصناعة الروبوتات، وصناعة المركبات.
٦. **مستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي:** ويشمل تطوير صناعة الإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المحتوى الرقمي، وتطوير صناعة ألعاب الفيديو.
٧. **مستقبل الترفيه:** ويشمل المنشآت والأنشطة والفعاليات الترفيهية الرياضية والثقافية.
٨. **مستقبل العلوم التقنية والرقمية:** وتشمل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز، ومراكز البيانات، وإنترنت الأشياء، والتجارة الإلكترونية.

٩. **مستقبل المعيشة كركيزة أساسية لباقي القطاعات:** وتشمل السكن والتعليم والأمن والسلامة، والمساحات الخضراء، والرعاية الصحية، والضيافة، والفندقة، وغيرها.

الخطة العاشرة للتنمية مع ذكر نموذج تطبيقي من واقع خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية

١. خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية من عام ١٤٣٧ـ ١٤٤١

الأهـــداف والسيـــاســـــات:

أولاً: في مجال التنمية الاقتصادية:

قد أسهمت خطط التنمية المتعاقبة في تحقيق المملكة منجزات كبيرة على الصعيد الاقتصادي، اتسمت بالاستدامة والتوازن ويعكس ذلك النمو المستمر لاقتصادها وبمعدلات مرتفعة، وذلك عبر اهتمامها بتحقيق أهدافها التالية: (وزارة الاقتصاد والتخطيط،٢٠٢١)

الهدف الأول: المحافظة على القيم الإسلامية وتعاليمها، وتعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية، من خلال ما يلي:

المحافظة على القيم الإسلامية وتعاليمها وترسيخ هوية المملكة العناية بكتاب الله، من خلال الطباعة والنشر الحرص على الحفظ والتحسين، تعزيز جهود الدعوة والتعريف بالسنة النبوية والقيم الإسلامية، العناية ببيوت الله وبنائها وصيانتها، الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزوار تعزيز دور المملكة ومكانتها على كافة المستويات العربية والإسلامية والدولية، الاعتناء باللغة العربية الفصحى.

تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تعزيز الأمن القومي الشامل، غرس قيم المواطنة والانتماء الوطني لكافة شرائح المجتمع، ترسيخ مفهوم الوسطية والحوار الفكري، تعزيز العدل والمساواة وحقوق الإنسان وحمايتها والتوعية بها في ضوء تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية.

الهدف الثاني: تعميق التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة، من خلال ما يلي:

١-**التنويع العمودي:**

رفع معدلات استثمار الموارد المعدنية، وتنويع أنشطتها، وتشجيع التوسع في إنتاج الموارد الخام التعدينية، ومعالجتها وتصنيعها محلياً.

تطوير الأنشطة الإنتاجية والخدمية ذات الروابط القوية مع صناعات النفط والغاز والصناعات الأساسية والنهائية التي تعتمد عليها.

٢-**التنويع الأفقي:**

توسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الصناعي، خاصة في المجالات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للصناعة، تطوير قطاع الخدمات وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على الخدمات المالية والسياحية، وخدمات النقل، وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات الهندسية، تنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية، مع التركيز على الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والميزات التنافسية الواعدة، الاستثمار في مشروعات تنويع مصادر الطاقة، تنمية الصادرات غير النفطية، وزيادة مساهمتها في إجمالي قيمة الصادرات، تحفيز الشراكات الاستراتيجية المحلية والأجنبية، لتنفيذ مشروعات استثمارية تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، تنمية الإنتاج الزراعي ذي الاستهلاك المحدود للمياه، وتنمية نشاط صيد الأسماك .

٣- **التنوع المكاني:**

الاستفادة من الميزات النسبية للمناطق في تعزيز التنويع المكاني للأنشطة الاقتصادية مع التوسع في إنشاء مناطق صناعية وحاضنات للأعمال وللتقنية، لتحسين استغلال تلك الميزات.

الهدف الثالث: التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، وذلك من خلال التالي:

١-نشر المعرفة:

الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو المجتمع المعرفي، وتحويلها إلى خطط خمسية، نشر ثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة في المجتمع، وتمكين الموارد البشرية منها، نشر الوعي ببرامج بناء مجتمع المعرفة وآلياته من خلال الوسائل الإعلامية، وورش العمل، تقليص الفجوة المعرفية والرقمية بين مناطق المملكة، وشرائح المجتمع المختلفة.

٢-استثمار المعرفة:

استثمار نتائج البحوث العلمية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل المعرفة إلى ثروة، تحسين المحتوى المعرفي للسلع والخدمات المنتجة في المملكة، تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج سلع وخدمات ذات محتوى معرفي، وقيمة مضافة عالية تعزيز مكانة المملكة (إقليمية، وعالميا) على صعيد الاقتصاد القائم على المعرفة ومتابعة مؤشرات أدائها في ذلك، تحفيز الجامعات والمنشآت على الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير، والابتكار، مع التأكيد على تطبيق أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية

٣- توليد المعرفة:

تعزيز منظومة العلوم والتقنية، وتمتين ترابطها مع كل القطاعات الإنتاجية والخدمية، تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية التي تسهم في التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في كل القطاعات، وخاصة في التعليم والتدريب، وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية تنمية القدرات المعرفية للقوى العاملة الوطنية (علما، وإنتاجا، ومهارة)، تعريب العلوم والتقنية، وزيادة المحتوى الرقمي العربي.

٤-إدارة المعرفة:

إيجاد بيئة مؤسسية وتنظيمية ملائمة لمجتمع المعرفة، وتطوير البنية التحتية لإدارتها، زيادة قدرات المملكة في مجال إدارة توليد المعرفة، وتمويلها، ونقلها، واستثمارها ونشرها وخاصة في الجهاز الإداري الحكومي، تحسين التنسيق بين مختلف الأجهزة والقطاعات في إنجاز مهام التحول لمجتمع المعرفة، ومعالجة القضايا الهيكلية والتنظيمية والمؤسسية التي تعيق التكامل والتنسيق المشترك.

الهدف الرابع: توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتعزيز نموه، واستقراره، وقدراته التنافسية، وذلك من خلال الاتي:

استيعاب رأس المال:

وضع استراتيجية وطنية للاستثمار المحلي والأجنبية تحقق البيئة المواطنية والجاذبة، زيادة الأموال المخصصة لمشروعات البنية التحتية، وتوجيهها نحو الإسهام في فك الاختناقات عن الأنشطة القطاعية للاقتصاد، إنشاء صناديق ترأس المال الجريء؛ لدعم الاستثمار في المشروعات الاستراتيجية الناشئة، العمل على جذب رؤوس الأموال المهاجرة، وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

استيعاب الأسواق وتنظيمها:

تفعيل تطبيق أنظمة المشتريات الحكومية، وتطويرها؛ لتساهم في دعم المنتجات المحلية، استكمال تنفيذ استراتيجية التخصيص وفقا لبرنامج زمني محدد، تفعيل دور المدن الاقتصادية والصناعية في جذب الاستثمارات، وتوطين التقنية تطوير أنظمة سوق الأسهم، ورفع كفاءتها؛ لجذب المدخرات الوطنية، وتحويلها لإنشاء شركات جديدة، والحد من المضاربة.

استيعاب التقنية:

توجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو القطاعات ذات المحتوى التقني والقيمة المضافة العالية، وتحفيز الإبداع والابتكار الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

الهدف الخامس: رفع مستوى الإنتاجية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الآتي:

إنتاجية الموارد البشرية (العمالة)، تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم والتدريب، الارتقاء بمهارة العمالة، وتنمية قدراتها الإنتاجية، مع بناء أخلاقيات عمل إيجابية، وتمكينها من التعامل بكفاءة مع التطورات التقنية، تطوير آليات سوق العمل وأنظمته، وسياسة الأجور بما ييسر تنقل العمالة بين الشركات والمؤسسات، وما بين القطاعين الخاص والعام.

ثانيا: في مجال التنمية الاجتماعية:

كي يرتقي مفهوم التنمية الاجتماعية بمستوى الفرد هناك العديد من الأهداف التي ترتكز عليها التنمية الاجتماعية، والتي تعزز بدورها مفهوم التنمية الاجتماعية، ومن هذه الأهداف: **(وزارة الاقتصاد والتخطيط،٢٠٢١)**

الهدف الأول: الاستثمار الأمثل في الموارد السكانية، ورفع المستوى المعيشي، وتحسين نوعية الحياة الجميع فئات المجتمع، وذلك من خلال الآتي:

- مستوى المعيشة ونوعية الحياة:

الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، والعمل على تنفيذ برامجها وتوصياتها، تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير العالمية وتيسير الوصول إليها، العمل على إيصال الإعانات والمساعدات لمستحقيها دون غيرهم، فع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتسهيل مشاركتهم الفاعلة في مختلف الأنشطة، توفير البرامج التوعوية للصحة العامة، والممارسات الصحية السليمة، إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة ؛ للمحافظة على القدرة الشرائية، تحفيز الادخار لدى المواطنين من خلال إيجاد السياسات والقنوات المناسبة، تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي، وتطوير برامج التكافل الاجتماعي .

- الاستثمار في الموارد السكانية:

الإسراع في إقرار السياسة السكانية، والعمل على تنفيذها، وإعادة تقييمها دورية، تحقيق التوازن الأمثل للتركيبة السكانية، والحد من الهجرة الداخلية للمدن، الاستفادة القصوى من النافذة الديمغرافية ؛ لتحقيق الأهداف التنموية، وضع البرامج المناسبة لتنمية المجتمع بمختلف فئاته في ضوء معدلات الإعالة السائدة، توثيق أواصر الأسرة السعودية ، والمحافظة على قيمها، تطوير الأنظمة والتشريعات التي تكفل حق المواطن وأسرته في حالة العجز والشيخوخة، تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالمتغيرات السكانية، والظواهر الاجتماعية .

الهدف الثاني: تنمية الموارد البشرية، ورفع إنتاجيتها، وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وذلك من خلال الآتي:

التعليم العام:

رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وبخاصة تطوير قدراتهم المعرفية والمهارية، تطوير البيئة التعليمية ؛ لتصبح أكثر جاذبية وتشويقا للنشء ، ودافعة لهم للتعلم الذاتي، والقراءة الناقدة، واكتساب المعارف والمهارات المختلفة، توفير البنى التحتية التعليمية والتقنية في المدارس والجامعات، والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة، وتطوير المناهج العلمية بما يواكب معارف العصر ، التوسع في برامج الحضانة و رياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، التوسع في برامج تعليم الكبار، الارتقاء في مناهج العلوم ، والرياضيات ، والهندسة ، والتقنية، تطوير عمليات التعليم والتعلم المتعلقة بمهارات اللغة العربية، تطوير الأنظمة واللوائح المدرسية، بما يحقق مبادئ العدالة والتنافسية، وتفعيل الرقابة الداخلية.

التعليم العالي:

المواءمة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل، تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وحفزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية، استيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي والجامعات المحلية في سوق العمل، العمل على حصول طلاب الجامعة على خبرة عملية خلال الدراسة عن طريق العمل الجزئي، وبرامج التدريب التعاوني، وبرامج خدمة المجتمع،

والمشروعات التطوعية، تطوير مناهج التعليم ؛ بما يحفز على البحث ، والاكتشاف ، والابتكار، الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية ، وتلبي حاجة سوق العمل، إعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الإدارية والمالية ،والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديد، تعزيز كفاءة التعليم العالي ، والتوسع في التقويم والاعتماد الأكاديمي، التوسع في برامج الدراسات العليا، وإنشاء الجامعات العلمية المتخصصة، تفعيل دور الجامعات البحثي وتطويره، وتعزيز صلته بحاجات المجتمع المستقبلية، وضع برامج تهتم في عضو هيئة التدريس ، وتطوير إمكانياته.

التدريب:

تطوير برامج تدريب القوى العاملة الوطنية، واعتمادها، وتأهيلها بما يواكب المعارف والتقنيات الحديثة، وتعزيز كفاءتها في مختلف المناطق، ضمان حصول المتدربين على شهادات عمل في منشآت صناعية كمتطلب للتخرج، وذلك لخفض التسرب التخرج، التوسع في برامج التدريب التقني والمهني، وتطويرها، ونشرها في جميع المناطق، دعم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية المتخصصة، واعتمادها وتشجيعها في تأهيل الكوادر البشرية.

الهدف الثالث: تطوير قدرات الشباب الريادية والمعرفية والبدنية، ورفع كفاءاتهم، للإسهام الفاعل في التنمية، وذلك من خلال الاتي:

التخطيط والإرشاد:

الإسراع في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للشباب، وتحويلها إلى خطط خمسية، إجراء مسوحات دورية لاحتياجات الشباب وقضاياهم ، ومدى ملاءمة الخدمات المقدمة لهم، تأصيل القيم الوطنية والمواطنة لدى الشباب، التي تحفزهم على التطوع والمشاركة المجتمعية، تأصيل ثقافة العمل وأخلاقياته والتميز لدى الشباب، حتى يستطيعوا قيادة عملية التنمية، توعية الشباب وأسرهم بأهمية الأنشطة الترويحية والرياضية التنافسية، وأثارهما الإيجابية على الشباب والمجتمع، التوعية بأضرار المخدرات ومخاطرها، ونشر ثقافة العلاج والتأهيل النفسي، وعلاج الإدمان ؛ من خلال وضع حلول شاملة لمشكلة تعاطي المخدرات، خاصة بين أوساط الشباب.

الريادة العلمية والتقنية:

تنمية قدرات الشباب الريادية في التطبيقات العلمية، وزيادة فاعليتهم في مجتمع المعرفة عن طريق تشجيع ونشر الأندية والمسابقات العلمية والتقنية للشباب، تطوير شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال؛ لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية الشباب.

القدرات الصحية:

تعميم ثقافة الصحة البدنية لدى الشباب، رفع قدرات الشباب في الألعاب والمهارات الرياضية الفردية والجماعية، وتمكينهم من المنافسة محلية وعالمية، زيادة فرص استفادة الشباب من الخدمات والمنشآت الرياضية والترويحية في المدارس والجامعات والأندية؛ لضمان حياة آمنة وصحية للشباب.

الهدف الرابع: تمكين المرأة وزيادة إسهامها في مجالات التنمية المختلفة، وذلك من خلال الآتي:

التمكين اجتماعياً:

زيادة إسهام مؤسسات المجتمع المدني في جهود تطوير مشاركة المرأة في التنمية، تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النسائية، زيادة مشاركة المرأة في اللجان، والهيئات، والمجالس المتخصصة (المحلية والدولية).

التمكين اقتصادياً:

تطوير الخدمات المساندة، والتسهيلات اللازمة لتمكين المرأة من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، توسيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمامها في المجالات المختلفة؛ لامتصاص العرض الكبير من اليد العاملة النسائية، وتوفير العيش الكريم لهن، توسيع الخيارات المتاحة والملائمة للإناث في التخصصات العلمية، والتقنية، والمهنية، إعادة التأهيل للخريجات اللاتي لا تتوافق تخصصاتهن مع متطلبات سوق العمل.

التمكين الإداري:

تطوير الأنظمة الملائمة لتنمية ملكات وقدرات الفتاة السعودية، مراجعة الأنظمة واللوائح كافة المتعلقة بالأم العاملة، وتطويرها، تحقيق مزيد من الرعاية الموجهة لتحسين صحة المرأة، العمل على توفير الخدمات التي تساهم في قيام المرأة بالتزاماتها ومسؤولياتها العملية، إتاحة الفرصة للكفاءات النسائية المتميزة للوصول للمراكز الإدارية في الأجهزة الحكومية والجامعات.

الهدف الخامس: تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، ورعاية الأسرة والطفولة، وذلك من خلال الآتي:

الأمان الاجتماعي:

دعم برامج الأمان الاجتماعي وأنشطته، وتطوير أنظمتها، دعم برامج مراكز التنمية الاجتماعية ونشاطاتها، وتطويرها، وضع البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم عمل القطاع غير الربحي والخيري (القطاع الثالث)، وتشجع نموه، دعم برامج الحد من العنف الأسري وأنشطته، دعم الأعمال التطوعية والخيرية، وتجويد أدائها؛ لزيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية، تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الأسرة والطفولة:

التوسع في تقديم الخدمات الصحية للأمومة والطفولة، مع مراعاة التوزيع العادل لهذه الخدمات بين المناطق، تحسين البيئة الأسرية للمقيمين داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، تطوير خدمات الإرشاد الأسري، وتوسيع نطاق تغطيتها، وضع برامج لمعالجة قضايا العنوسة ، والطلاق ، والعناية بالأرامل والمطلقات، تعزيز قيم الانتماء للأسرة ، وتقوية روابطها، تشجيع قيام المزيد من الأسر البديلة والحاضنة، تتولى رعاية الأطفال الأيتام، وذوي الظروف الخاصة وزيادة حجم الدعم المقدم لهذه الأسر، تقديم خدمات الرعاية المنزلية عالية الجودة للمرضى وكبار السن، تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بتطوير برامج التوعية، والوقاية من العنف الأسري، والعمل على توفير أماكن الإيواء للحالات المتضررة .

<u>الهدف السادس</u>: توفير فرص العمل الملائمة والكافية للعمالة الوطنية والحد من البطالة، وذلك من خلال الاتي:

تطوير القوى العاملة:

تكريس ثقافة العمل، وأخلاقياته، وقيمه الاجتماعية، وترسيخ مفهوم مشاركة المواطن في المسيرة التنموية، والتخلص من ثقافة العيب في العمل، تطوير أنظمة التعليم والتدريب، بحيث تكرس مهارات العملية يحتاجها سوق العمل، زيادة مشاركة القطاع الخاص في إعداد البرامج التدريبية المنتهية بالتوظيف، وتنفيذها توطين فرص العمل في جميع المناطق، وإيجاد آليات لتوفير فرص عمل تنسجم مع الخصائص السكانية، والمؤهلات العلمية على مستوى المناطق، تحسين كفاءة آليات التعريف بالفرص الوظيفية المتاحة، والتعريف بالباحثين عن العمل، تفعيل تطبيق الفحص المهني على العمالة الوافدة المهنية.

التطوير الاقتصادي والهيكلي:

أخذ قضية توفير فرص العمل للمواطنين بالاعتبار في عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، دعم جهود توظيف القوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص، توجيه دعم أنشطة صناديق الإقراض المتخصصة نحو توظيف المواطنين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع العمل الريادي الحر، وتسهيل إجراءات تأسيسه وتمويله، المراجعة الدورية لآليات سوق العمل، وتطويرها لتحسين الوضع التنافسي للعمالة الوطنية.

التطوير التنظيمي:

تطوير قاعدة بيانات متكاملة عن سوق العمل على مستوى القطاعات والمناطق، وتحديثها ونشرها دوريا، تطوير منظومة آليات الحوافز الإيجابية والسلبية، لتسهم في جعل سوق العمل أكثر إنتاجية ومواكبة لاحتياجات اقتصاد متطور، مكافحة ظاهرة التستر ومعالجة أسبابه، وتفعيل أدوات التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهذا الشأن، إيجاد آليات تنظيمية لتشجيع العمل عن بعد، تطوير نظام العمل الجزئي وآليات تطبيقه، تطوير الأنظمة واللوائح التي تنظم العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل في القطاع الخاص.

الهدف السابع: تيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب، وذلك من خلال الأتي :

توفير السكن الملائم

تغطية برامج الإسكان الحكومي لجميع مناطق المملكة، تشجيع زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية، ووضع تنظيمات للحد من ظاهرة الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني، تشجيع المساكن الاقتصادية، والتوسع الرأسي للمساكن، إعطاء الأولوية لإيصال المرافق والخدمات لمخططات المنح في جميع المناطق، إعادة تطوير الأحياء القديمة والعشوائية، تشجيع مشاركة القطاع الخاص، والجمعيات التعاونية والخيرية والمستثمرين الأفراد؛ في دعم نشاطات إنشاء المساكن، وتطوير السوق، تطبيق كود البناء السعودي على المساكن.

ضمان جودة مواد البناء، وتحقيقها لمتطلبات الأمن والسلامة.

التنظيم والإدارة:

وضع نظام وطني متكامل للإسكان، وتطوير الأنظمة واللوائح والسياسات التنظيمية الخاصة بقطاع الإسكان، وتحديثها دوريا، تنظيم سوق وعقود الإيجار للمساكن، تطوير أنظمة وآليات جمعيات ملاك الشقق والمجمعات السكنية، سرعة تفعيل أنظمة التمويل والرهن العقاري؛ لدعم قدرة المواطنين على بناء المساكن، إيجاد قاعدة معلومات إسكانية لمختلف مناطق المملكة.

الهدف الثامن: توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة ذات الجودة العالية لجميع السكان، وتيسير الحصول عليها، وذلك من خلال الاتي:

الشمولية والجودة والكفاءة:

رفع كفاءة الخدمات الطبية الإسعافية، والوصول بمعدل زمن الاستجابة إلى المعدلات العالمية، الارتقاء بالخدمات الرقابية للغذاء والدواء والأجهزة الطبية، البدء في تطبيق الضمان الصحي التعاوني ؛ وفق معايير جودة الخدمة الصحية ، وترشيد التكلفة، تنمية القوى العاملة وتطويرها والتوسع في توطين الوظائف الصحية، رفع كفاءة أداء نظم الإدارة والتشغيل، وإرساء ثقافة العمل المؤسسي، وضع مؤشرات أداء المؤسسات الصحة والعاملين فيها، وتفعيلها لضمان الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة، دعم الخدمات الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة ، وتطويرها، مراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بالمخالفات والأخطاء الصحية، وضع استراتيجية للحفاظ على السلامة في المرافق الصحية، تطوير معايير الترخيص للكوادر الطبية، تشجيع المنشآت الصحية للحصول على الاعتماد الدولي .

التوفير والسهولة:

التوسع في إنشاء مراكز الرعاية الصحية الأولية، والرعاية العلاجية التخصصية والارتقاء بخدماتها، وتسهيل التمكن من الحصول عليها، إيجاد روافد تمويل جديدة لمساندة التمويل الحكومي، واحتواء التكاليف، تطوير الخدمات الصحية للأطفال والمسنين والمعاقين والتوسع بالرعاية الصحية المنزلية لكبار السن والمعاقين، تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والتوسع في تصنيع الأدوية والأجهزة الطبية، تفعيل نظام الصحة الإلكترونية ونظم المعلومات وتوسيع نطاق استخدامها، تطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية لحجاج بيت الله الحرام والمعتمرين، والعمل على خلو مواسم الحج من الأمراض والأوبئة.

الهدف التاسع: تنمية الحركة الثقافية والارتقاء بالعمل الإعلامي وذلك من خلال الآتي:

البعد الثقافي:

تفعيل مؤسسات العمل الثقافي بكافة مجالاته، رعاية الإبداع والمبدعين في مختلف العلوم والآداب والفنون، دعم حركة النشر والترجمة وانتاج الكتب، واثراء المكتبات العامة بمختلف المخرجات الثقافية، تبني سياسة ثقافية شاملة ترسخ هوية القراءة والتعلق بالكتاب، التوسع في نشر المكتبات العامة وتطويرها ووضع البرامج لزيادة الإقبال عليها، تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لإقامة فعاليات وأنشطة ثقافية، التوسع في إقامة الفعاليات الثقافية، وتعزيز المشاركة الدولية فيها وتنمية التبادل الثقافي.

البعد الإعلامي:

إعداد استراتيجية إعلامية معاصرة، ووضع تصور للعمل الإعلامي بروح إبداعية متميزة، تطوير البنية الإعلامية سواء من حيث المرافق أو القوى البشرية أو مواد الإنتاج الإعلامي، إنتاج مواد مرئية ومسموعة بجودة عالية ومنافسة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، مواكبة المستجدات في مجال الإعلام المرئي والمسموع، والإعلام الجديد.

يتضح لنا كباحثتين من خلال الأهداف السابقة للخطة العاشرة، وضوح أولويات المملكة بالتنمية وماهي الخطوات القادمة التي يجب علينا كمواطنين ومقيمين ان نكون شركاء بها، لنعمل سويا على تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

٢. نموذج تطبيقي لمراجعة الخطة التاسعة وأبرز ما جاء في الخطة التنموية العاشرة للهيئة العامة للإحصاء

وفق موقع (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢١) تشهد المملكة تطورات اقتصادية واجتماعية وتقنية سريعة، تزداد معها أهمية البيانات والتقديرات والمؤشرات والمعلومات الإحصائية الرسمية وانتظامها، وإتاحة الاستفادة منها وفق احتياجات مستخدميها، وإدراكاً لمدى أهمية توفر البيانات والمعلومات في وضع خطط للإحصاء وبرامج التنمية، صدر نظام الإحصاءات العامة للدولة المعتمد بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ وقد نص النظام على أن تقوم مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، بالتعاون مع الإدارات والوحدات الإحصائية والمعلوماتية العاملة في مختلف الأجهزة الحكومية على جمع البيانات والمعلومات الإحصائية الرسمية وتحليلها ونشرها، وفي الوقت نفسه تتواصل الجهود لتعزيز المشاركة والتعاون بين الجهات الإحصائية المنتجة والجهات المستفيدة، ونشر الوعي المجتمعي بأهمية الإحصاءات والمشاركة في تطويرها.

وقد تم خلال خطة التنمية التاسعة تحقيق تطور مهم في نوعية البيانات والتقديرات والمعلومات الإحصائية الرسمية وكميتها، حيث شهدت الخطة إطلاق مبادرة إعداد مشروع "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، من أجل تطوير البيانات والمعلومات الإحصائية ونشرها في إطار نظام إحصائي حديث، يوفر المعلومة الإحصائية الدقيقة، ويكفل وصولها إلى جميع المستفيدين في الوقت المناسب

فيما يلي الوضع الراهن للخدمات الإحصائية، موضحاً التطورات التي شهدها خلال خطة التنمية التاسعة، ومبرزاً القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية العاشرة، كما يُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات، والأهداف المحددة في خطة التنمية العاشرة، وأهم مؤشرات أداء القطاع في الخطة.

أولاً: الوضع الراهن

١. **التعداد العام للسكان والمساكن:** حرصت المملكة على تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن ضمن الإطار الزمني المعتمد دولياً، والذي يقتضي ألا تزيد المدة الزمنية بين أي تعدادين للسكان عن عشر سنوات، ويشكل هذا التعداد أحد أهم مصادر الإحصاءات السكانية، التي يمكن من خلالها معرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان في المملكة.
٢. **التعداد الاقتصادي الشامل:** يهدف التعداد الاقتصادي الشامل لتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الطابع الشمولي عن المنشآت الاقتصادية الخاصة والعامة، الربحية منها وغير الربحية، ويتضمن بيانات تفصيلية تغطي مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية وملكيتها، والمشتغلين فيها حسب الجنس والجنسية والمهنة، إضافة إلى التعويضات المدفوعة لهم من رواتب وأجور ومزايا وبدلات، كما يشمل مدخلات ومخرجات الإنتاج والأصول الرأسمالية، وقد أُجري آخر تعداد اقتصادي شامل خلال الربع الأول من عام ١٤٣٤/٣٣هـ وفي إعداد بيان صدور الميزانية العامة للدولة.
٣. **مسح إنفاق الأسرة ودخلها:** يُعد مسح إنفاق الأسرة ودخلها، الأهم في تقدير مستويات المعيشة للأسرة، ومعرفة أنماط إنفاقها ودخلها. وقد اتخذت العديد من الإجراءات لتطوير هذا المسح، من خلال مراجعة الأساليب والمنهجية والأدوات الإحصائية المستخدمة، وتقويم مدى شمولية استمارة المسح لتلبية الطلب الآني والمستقبلي لنتائجه، وذلك اعتماداً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام١٤٣١هـ(٢٠١٠م)، والإسقاطات المبنية عليه، واستناداً على ذلك، تم إعداد الخطط التنفيذية لمختلف

مراحل المسح، وتم تنفيذ المرحلة التنفيذية للأعمال الميدانية المتعلقة بجمع البيانات، التي استغرقت مدة ثلاثة عشر شهراً، ابتداءً من شوال ١٤٣٣هـ (سبتمبر ٢٠١٢م). وتم إكمال نتائج هذا المسح ونشرها في نهاية صفر ١٤٣٥هـ (ديسمبر ٢٠١٣م).

٤. **برنامج تطوير الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة:** تم إعداد برنامج لتطوير الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة وتحديثه وتنفيذه، واعتماد عام ١٤٢٨/٢٧هـ كسنة أساس جديدة بدلاً من عام ١٤٢٠/١٩هـ، ليكون أكثر دقة في تمثيل السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك، وذلك في ضوء نتائج مسح إنفاق الأسرة ودخلها الذي أنجز في عام ١٤٢٨/٢٧هـ ، لكونه الأساس في تحديد سلة السلع والخدمات الجديدة وأوزانها النسبية في قياس تكلفة المعيشة، وقد تم تطبيق أحدث التصنيفات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥. **تطوير إحصاءات الحسابات القومية:** تعد إحصاءات الحسابات القومية ذات أهمية كبيرة، نظراً لاستخداماتها الواسعة كمؤشرات رئيسة للنمو الاقتصادي، ولمعرفة طبيعة الهيكل الاقتصادي وتطوره، وخاصة العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية، لذلك استمرت جهود تطوير هذه الإحصاءات خلال السنوات الماضية، وما تزال لمواكبة المستجدات الدولية الفنية والمنهجية في نظم هذه الإحصاءات وطرق تقديرها، مع تطبيق أحدث نظام دولي للحسابات القومية لضمان الشمولية من جهة، ولتلبية احتياجات المستفيدين منها على الصعيدين الوطني والدولي من جهة أخرى.

٦. **تقنية المعلومات والخرائط والتعاملات الإلكترونية:** واصلت الهيئة العامة للإحصاء تقديم الخدمات التقنية، من خلال معالجة البيانات ذات العلاقة بالبرامج والمشروعات التي تتولى تنفيذها، فضلاً عن تقديم المساندة الفنية للجهات الحكومية المستفيدة، بالإضافة إلى تطوير الوسائل التقنية باستخدام أحدث التقنيات في تنفيذ العمليات الإحصائية، كاستخدام الأجهزة اللازمة لجمع البيانات الميدانية، وتطوير آليات وتقنيات نشر البيانات وتحليلها، مع تطوير خدمات موقع الهيئة وتحديثه لضمان التوسع في نشر الإحصاءات الرسمية، وقد تم أيضاً تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تنمية القدرات الفنية لنقل التقنية، وتوفير البنية الأساسية في مجال الخرائط الإحصائية ونظم المعلومات الجغرافية، وقد أظهرت نتائج هذا البرنامج فوائد الخرائط الرقمية الإحصائية في دعم أساليب العمل الإحصائي في مجالاته المختلفة، سواءً في مراحله الأساسية أو التمهيدية الميدانية، وضمن إطار ذلك البرنامج يجري العمل على إعداد أطالس إحصائية لنتائج التعدادات إضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ مشروع بناء قواعد البيانات الحكومية والإحصاءات، بالتنسيق بين مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وبين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية المعنية، من أجل بناء نظام إليكتروني حكومي عام لتسهيل الاستفادة من قواعد بيانات الجهات الحكومية المختلفة وفقاً لضوابط معينة.

٧. **التطوير المؤسسي والتنظيمي:** في ضوء توجه المملكة للتحول إلى مجتمع المعرفة، وما يرتبط به من ضرورات التطوير لمنظومة الإحصاء والمعلومات، كثفت الهيئة العامة للإحصاء جهود تطوير نظام العمل الإحصائي وتحديثه والأساليب والمنهجيات الإحصائية والنظم الفنية المستخدمة في جميع وحدات ومراكز المعلومات الإحصائية في المملكة، إضافة إلى توفير آلية تسهل انسياب البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل آلي منظم بين الهيئة العامة للإحصاء وبين الوحدات والمراكز الإحصائية في الجهات الحكومية، وكذلك تعزيز تقنيات المعلومات والخرائط والتعاملات الإلكترونية، وقد أعدت الهيئة مشروع نظام الإحصاء الجديد الذي يقترح أن يحل محل نظام الإحصاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٩/٩/٧هـ. كما بدأت على التوازي في تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من مشروع نظام المعلومات الوطني الذي يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في جميع فعاليات المنظومة الإحصائية بما فيها إنشاء بنك المعلومات الوطني، ليتولى مهمة تلبية الخدمة الفورية للاستعلام، من خلال قواعد البيانات الإحصائية الإلكترونية. ونظراً لأهمية وجود استراتيجية شاملة للتنمية الإحصائية، تحدد الرؤية الطويلة الأمد لمنظومة المعلومات والبيانات الإحصائية في المملكة،

ثانياً: القضايا والتحديات

الوعي الإحصائي: يرتبط نجاح العمل الإحصائي بشكل أساسي بمدى استعداد أفراد المجتمع ومؤسساته لتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في وضع البرامج والخطط على مختلف المستويات، ولأن الوعي الإحصائي ما يزال دون المستوى المأمول، فإن الحصول على البيانات الدقيقة من بعض الأسر والمنشآت، ما يزال تكتنفه بعض الصعوبات، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتنمية الوعي الإحصائي في المجتمع عبر الوسائل المختلفة، مثل تنظيم ورش العمل والندوات وإعداد النشرات والتقارير الخاصة بالتعريف بالمفاهيم الإحصائية، وبما تشمله الخطط التنفيذية للمسوح الإحصائية، فضلاً عن إعداد التقارير الإحصائية

والأخبار الصحفية ذات العلاقة ونشرها بأسلوب يسهل استيعابه.

استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب): على الرغم من أن الغاية من توفير البيانات والمعلومات الإحصائية تتمثل في استخدامها في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وتقويم الأداء، فإن هناك قصوراً في استخدام الكم الهائل من الإحصاءات التي تنتجها وتنشرها المنظومة الإحصائية في المملكة، ويعزى هذا القصور إلى العديد من العوامل من أهمها ضعف حلقات التواصل بين تلك المنظومة وبين المستفيدين منها ومن ثم إنتاج بيانات ومعلومات لا تلبي احتياجات المستفيدين بالشكل المناسب، وعليه يلزم خلال المرحلة المقبلة توثيق أواصر الاتصال والمشاركة بين المنظومة الإحصائية في المملكة وبين مستخدميها، للتعرف على احتياجاتهم والاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم في مواصلة تطوير مخرجات هذه المنظومة بالصورة التي تعزز مستوى استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية.

إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية ونشرها (العرض): لتلبية الاحتياجات المتصاعدة للمجتمع من البيانات والمعلومات الإحصائية، تتواصل جهود الهيئة العامة للإحصاء وغيرها من المؤسسات المعنية، لتطوير فعالياتها وبرامجها ومشروعاتها من التعدادات والمسوح والأبحاث، وتحسين مستوى التنسيق بين جميع مكونات قطاع الإحصاء، من أجل توحيد المفاهيم الإحصائية، وتنظيم توقيت إنتاج البيانات، وتحسين العمل بالتوصيات والمعايير والتصنيفات والأنظمة الإحصائية الدولية، فضلاً عن ضمان انسياب البيانات والمعلومات بشكل آمن وبكفاءة عالية. ونظراً لأن معظم إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية يعتمد على السجلات الإدارية الموجودة لدى الجهات الإدارية الحكومية والمؤسسات العاملة بالمملكة، فإن توفيرها في الوقت المناسب للهيئة العامة للإحصاء يدعم جهود التطوير والإنجاز، ويزيد أهمية تحسين جودة هذه السجلات وتوسيع نطاق شمولها خلال خطة التنمية العاشرة، مع ضمان إعداد هذه البيانات ونشرها بتوقيت مناسب وبصورة منتظمة.

الطاقات البشرية المؤهلة: تعاني أجهزة الخدمات الإحصائية من ظاهرة انخفاض إقبال الطاقات ذات المؤهلات التخصصية في المجالات الإحصائية (الإحصاء، والإحصاء التطبيقي، والرياضيات، والأساليب الكمية) وذلك نتيجة لتصنيف الوظائف الإحصائية ضمن مجموعة الوظائف الإدارية والمالية في دليل تصنيف الوظائف في وزارة الخدمة المدنية، كما تعاني هذه الأجهزة من عدم تناسب مؤهلات عدد من موظفيها مع متطلبات العمل الإحصائي، وهو ما يؤدي إلى صعوبة مواكبة التطورات السريعة على المستوى الدولي، ونظراً لأهمية وجود طاقم يتمتع بالكفاءة والمهارات العالية لضمان تطوير العمل الإحصائي، فإن هناك حاجة إلى توفير بيئة العمل المناسبة لاستقطاب ذوي الكفاءات، وذلك من خلال إعادة النظر في تصنيف الوظائف الإحصائية، لتكون ضمن الوظائف الفنية، وتعزيز التواصل مع الجامعات لحث الخريجين المتميزين على العمل في القطاع الإحصائي، بالإضافة إلى تكثيف البرامج التدريبية المتخصصة، والاستفادة من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

ثالثاً: استراتيجية التنمية

الرؤية المستقبلية "قطاع إحصائي ومعلوماتي كفؤ وفعال يلبي احتياجات المستفيدين بمهنية وجودة عالية ويتمتع بمصداقية".

رابعاً: الأهداف العامة والسياسات

الهدف الأول: تيسير الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية بالجودة والتوقيت المناسبين، وضمان تلبيتها لاحتياجات المستخدمين يتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات الآتية:

١. إنجاز مشروع الربط الآلي بين مكونات أجهزة قطاع الإحصاء والمعلومات بما يضمن توفر البيانات والمعلومات الإحصائية في الوقت المناسب وبالكفاءة اللازمة.
٢. إيجاد آلية مؤسسية محددة تتولى مسؤولية التشاور مع مستخدمي البيانات الإحصائية من الوزارات والجهات الحكومية والجهات الأكاديمية وشركات القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال وغيرها.
٣. التطبيق المستمر لأحدث التقنيات والمعايير والأساليب والتصنيفات في عمليات جمع البيانات وتحليلها.

٤. إنجاز "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية" وتنفيذها، وتفعيل برامج المرحلة الأولى منها ومشاريعها.
٥. إكمال متطلبات عضوية المملكة في مجموعة العشرين من البيانات والمعلومات، فضلاً عن الوفاء بشروط الانضمام إلى المعيار الخاص بنشر البيانات، المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي.

الهدف الثاني: تأمين بنية إحصاء تحتية بجودة عالية.

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياستين الآتيتين:

١. الإسراع في استكمال تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢هـ (٢٠٠٥م)، القاضي بإنشاء وحدات للإحصاء في الوزارات والجهات الحكومية، وضمان وصول البيانات والمعلومات التي تنتجها الجهات الحكومية إلى الهيئة العامة للإحصاء في الوقت المناسب.
٢. دعم تطوير إنتاج بيانات إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشرها في أوقات منتظمة.

الهدف الثالث: تعزيز المعرفة الإحصائية والوعي بأهمية الإحصاءات لدى المجتمع ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات الآتية:

١. إعداد منشورات توضح وتفسر بصورة مبسطة مدلولات البيانات الإحصائية الصادرة عن قطاع الإحصاء والمعلومات.
٢. عقد ندوات وتقديم برامج ثقافية في وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع بأهمية الإحصاءات والمعلومات في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
٣. إعداد برامج تعليمية بالتعاون مع الجهات المختصة تهدف إلى إرساء ثقافة استخدام "لغة الأرقام" لدى طلاب المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية.

الهدف الرابع: تحديث أنظمة العمل في قطاع الإحصاء والمعلومات، واستقطاب ذوي الكفاءات وتعزيز قدرات العناصر البشرية

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات الآتية:

١. سرعة البت في توصيف الوظائف الإحصائية لتميزها عن الوظائف الإدارية والمالية.
٢. توسيع نطاق التدريب ورفع كفاءته، خاصة في مجالات التحليل الإحصائي، والإحصاء الرياضي، والعينات، والإحصاءات الاقتصادية، والنشر، والاتصال.
٣. استقطاب أحدث برامج وتقنيات التحليل الإحصائي.
٤. ابتعاث مزيد من العاملين في قطاع الإحصاء والمعلومات للدراسة في الخارج وذلك في إطار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث.
٥. زيادة المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة، لرفع قدرات العاملين في القطاع، ولتمكينهم من التعرف على الجديد فيه.

الهدف الخامس: تحسين العمليات الميدانية من التعدادات والمسوح والأبحاث وغيرها، وتطوير السجلات الإدارية وزيادة الاعتماد عليها تدريجياً

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات الآتية:

١. العمل على استقطاب الكفاءات الوطنية المناسبة لدعم فرق العمل الميدانية، وتأهيلها في مجال الإحصاء.
٢. رفع مستوى كفاءة العملية التخطيطية للعمل الميداني الإحصائي.
٣. العمل على تيسير الاستبانات لتيسير جمع البيانات وضمان موثوقيتها وآنيتها.
٤. تحديث الأساليب والمنهجيات الإحصائية والنظم الفنية المستخدمة في جميع وحدات المعلومات الإحصائية المسؤولة عن السجلات الإدارية ومراكزها في المملكة في إطار تنفيذ مشروع نظام المعلومات الوطني (المعروف بمشروع الربط الآلي).

الهدف السادس: انتظام صدور البيانات والتقارير الدورية التي تصدرها الهيئة العامة للإحصاء يتم تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات الآتية:

١. التزام الجهات الحكومية بتزويد الهيئة العامة للإحصاء ببياناتها في المواعيد المحددة.
٢. ربط جميع مراكز المعلومات الإحصائية ووحداتها في الجهات الحكومية بالهيئة.

٣. تأهيل العاملين بمراكز المعلومات الإحصائية ووحداتها بالجهات الحكومية وتدريبهم.

خامساً: الأهداف المحددة

١. تنفيذ مسح اقتصادي سنوي شامل لأنشطة مؤسسات الاستثمار الأجنبي، بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار، ابتداءً من العام الرابع لخطة التنمية العاشرة.
٢. تطوير جداول العرض الاستخدام ونشرها بشكل يتوافق مع إنتاج تقديرات الحسابات القومية السنوية.
٣. إعداد قيمة الواردات التنافسية وقيمة الواردات التكميلية ونشرها كجزء من مصفوفة الحسابات الاجتماعية وجداول المستخدم – المنتج.
٤. إعداد تقديرات قيمة التراكم الرأسمالي الثابت بحسب مصادره الأولية (قطاعات الصناعة، والتشييد، والاستيرادات).
٥. توحيد الترقيم للوحدات العقارية (المنشآت والمساكن)، بما يسهل عمليات التنسيق وتوحيد المفاهيم ذات العلاقة بالعمليات الإحصائية الميدانية، لينتهي العمل من التوحيد مع العام الخامس للخطة.
٦. مواصلة إصدار ٢٩ من النشرات والتقارير الإحصائية من قبل الهيئة العامة للإحصاء، بحسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

أهم مؤشرات قياس الأداء

ت	المؤشر	مستوى الإنجاز
١	تنفيذ مسح اقتصادي سنوي شامل لأنشطة مؤسسات الاستثمار الأجنبي	%١٠٠
٢	إعداد ونشر مصفوفة الحسابات الاجتماعية المتضمنة جداول المستخدم / المنتج الموحدة	%١٠٠
٣	تطوير تقديرات القيمة المضافة التي يولدها القطاع غير المنظم لإدخالها ضمن تقديرات الحسابات القومية	%١٠٠
٤	إعداد ونشر قيمة الواردات التنافسية وقيمة الواردات التكميلية كجزء من مصفوفة الحسابات الاجتماعية وجداول المستخدم / المنتج	%١٠٠
٥	إعداد تقديرات قيمة التراكم الرأسمالي الثابت بحسب مصادره الأولية (قطاعات الصناعة، والتشييد، والاستيرادات)	%١٠٠
٦	توحيد الترقيم للوحدات العقارية (المنشآت والمساكن)، وتوحيد المفاهيم ذات العلاقة بالعمليات الإحصائية الميدانية	%١٠٠
٧	توحيد الأنظمة المحاسبية في كل من مؤسسات القطاع العام والمؤسسات غير الهادفة للربح	%١٠٠
٨	مواصلة إصدار ٢٩ من النشرات والتقارير الإحصائية في مواعيدها المحددة	%١٠٠

الخاتمة:

ومن خلال بحثنا وما تخلله من محاور فقد استعرضنا ابرز مفاهيم التنمية، مرورا بمدخل عام للتخطيط والتنمية، ثم استعراض عدة محاور للتخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية، وابرز أجهزتها التخطيطية، وماهية الأدوار والمهارات المناطة بالأخصائي الاجتماعي المشارك بالتخطيط والتنمية، وأخيرا استعراض لأبرز ملامح التخطيط والتنمية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م واستعراض نماذج مطبقة على ارض الواقع، مما جعلنا نستنج ان النظام الاساسي للحكم في المملكة ينص على أن يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادله، هدفها تحسين مستوى معيشة ونوعية الحياة للمواطنين في إطار ضمان توزيع عادل ومنصف لعوائد التنموية .

المـــراجـــع

المـراجــع العربية:

أبو كريشة، عبدالرحمن .(٢٠٠٣). *علم أجتماع التنمية*. المكتب الجامعى الحديث.

أبو المعاطي، ماهر. (٢٠٠٣). *الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية*. مكتبة زهراء الشرق.

أبو النصر، مدحت.(٢٠٠٧). *إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)*.مجموعة النيل العربية.

أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين. (٢٠١٧). *التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

الجوهري، محمد. (٢٠٠٧). *مدخل إلى علم الاجتماع*. كلية الآداب جامعة القاهرة.
حسن، حسن، وجلاله، أيمن. (٢٠١٦). *إدارة المؤسسات الاجتماعية الأسس النظرية والاتجاهات والقضايا الإدارية المعاصرة*. مكتبة الرشد
حسن، حسن. (٢٠١٦). *التنمية المحلية الأسس النظرية والواقع الامبريقي السعودي*. مكتبة الرشد.
الخمشي، سارة والشلهوب، هيفاء. (٢٠٢٠). *التخطيط الاجتماعي في المملكة العربية السعودية*. مكتبة الرشد.
رشوان، حسين. (٢٠٠٦). *العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع*. علم الإدارة.
الرشيدي، عبد الونيس والعنزي، نشمي والقصاص، ياسر. (٢٠١٧). *التخطيط للخدمات الاجتماعية إطلالة تخطيطية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ . مكتبة الرشد للنشر*.
سعد، عبد المنعم. (٢٠٠٧). *التخطيط للتربية الاجتماعية*. الدار الثقافية للنشر.
السكري، أحمد. (٢٠١٥). *المدخل لتخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية*. دار الوفاء.
السلومي، محمد. (٢٠١٠). *القطاع الثالث والفرص السانحة*. مكتبة الملك فهد.
السملوطي، إقبال. (٢٠٠١). *التنمية الاجتماعية قراءات وتطبيقات*. المجلس القومي للمرأة.
السنهوري، احمد. (١٩٩٨). *مداخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية*. دار النهضة العربية.
السيف، محمد. (٢٠١٨). *المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي*. مكتبة المتنبي للنشر.
السعيد، فكرون. (٢٠٠٥). التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية. جامعة منتوري
الشريف،مناحي.(٢٠١٨).*الطريق الى رؤية ٢٠٣٠*.مكتبة المعارف.
عبد الحميد، خليل وفدعق، طلحة وسليمان، أمل والجندي، أمينة. (٢٠٢٠). *التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية*. مكتبة الرشد.
عبد اللطيف، رشاد. (٢٠١١). *التنمية المحلية*. دار الوفاء للطباعة والنشر.
عويس، منى والسروجي، طلعت وحسن، فؤاد وعليق، أحمد. (٢٠٠١). *التنمية الاجتماعية المثال والواقع*. مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
عليق،أحمد و الابشيهي أحمد .(٢٠١٣).*القيادة والمجتمعات المحلية*. مكتبة المتنبي.
الغريب، عبد العزيز. (٢٠١٩). *نظريات علم الاجتماع*. دار الزهراء.
المسيري، نوال وأشرف، عواطف والسيد، وفاء. (٢٠١٦). *ممارسة الخدمة الاجتماعية مع المجتمعات والمنظمات*، مكتبة الرشد.
نيازي، عبد المجيد وآخرون. (٢٠١٥). *التخطيط الاجتماعي الأسس النظرية والاتجاهات الحديثة وخطط التنمية بالمملكة*. مكتبة المتنبي.
مغازي، عبدالله. (٢٠١٠).*الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية*. دار الجامعة الجديدة للنشر
محمد، عبد الباسط. (١٩٩٨). *التنمية الاجتماعية*. مكتبة وهبه

المراجع الأجنبية:

Mohammadian,hamid.(2017).Principles of Strategic Planning. Fachhochule des Mittelstands GmbH,Bielefeld.
Ibrahim,Hisham.(2008).Social Work and Social Welfare.THomeon brooks/Cole,a part of THE THomeon Corporation.
Sadan,Elisheva.(1997).Empowerment and Communoty Planning.Hakibbutz Hameuchd Publishers.

مراجع الكترونية:

موقع المرسال.(٢٠١٨). كل ما تود معرفته عن القطاعات الثلاثة بالمملكة العربية السعودية https://www.almrsal.com/
موقع معجم المعاني.(٢مارس٢٠٢١). قاموس ومعجم المعاني متعددة اللغات https://www.almaany.com/
موقع رؤية المملكة ٢٠٣٠.(٥مارس٢٠٢١).الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ https://www.vision2030.gov.sa/
موقع مدينة الرياض.(٢٠٢١).أهداف ومهام الأمارة.https://www.riyadh.gov.sa/ar/Pages/Principality.aspx
موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط.(٢٠٢١).الخطط التنموية .https://www.mep.gov.sa/ar/About-Ministry/our-mission

موقع إمارة منطقة مكة المكرمة (٢٠٢١).أهم الانجازات على المستوى التعليمي لتنمية محافظة جدة.
https://eservices.jed.sa/api/query
موقع أمانة منطقة القصيم.(٢٠٢١).نبذة عن إسهامات أمانة محافظة بالخطط التنموية .
https://www.qassim.gov.sa/ar/Pages/default.aspx
موقع مشروع مدينة نيوم .(٥مارس٢٠٢١).وثيقة المعلومات والحقائق
https://www.spa.gov.sa/galupload/ads/NEOM_FACT_SHEET_ARABIC.pdf
موقع الهيئة العامة للإحصاء .(٧مارس٢٠٢١). خطة التنمية العاشرة
https://www.stats.gov.sa/ar/page/72
رابط الصندوق الاجتماعي للتنمية.(٢٠١١). اساسيات العمل التنموي للجمعيات الاهلية
https://www.sfd-yemen.org/ar/uploads/issues/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D9%87%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A-20120915-121834.pdf

المـــــلاحـــــق

ولان محور التنمية واسع جدا ومتشعب حرصنا على اطلاعكم على هذا الملف الذي نجده قيم ومتميز من حيث المحتوى وطرقة العرض، والذي يغطي كافة جوانب التنمية بالمملكة مدعماً بملحق خاص بالإحصاءات (المنتدى السياسي رفيع المستوى،٢٠١٨)

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20233SDGs_Arabic_Report_972018_FINAL.pdf